أثر القراءات القرآنية في تعدد الأوجه الإعرابية
(المفاعيل إنموذجاً)

م.د. عباس حميد سلطان
الجامعة العراقية/ كلية الآداب

ملخص البحث

استأثرت القراءات باهتمام الدارسين القدامى منهم والمحدثين، لِمَا تمثله من الظواهر المتعددة، ولِمَا تضعه بين أيدي دارسي النحو واللغة من وجوه الاستشهاد المختلفة، وهي فضلاً عن ذلك أعلى الشواهد رتبةً وأصحها سنداً، وأدقها ضبطاً، ثُمّ أنّ كثرة وجوهها وتباينها سبعيةّ كانت، أو عشرية، أو ما زاد على ذلك أو شاذةً، يجعل منها الميدان الرحب والمعين الثر الذي يمد الدارسين بما يتطلبونه لإثراء دراساتهم وتوثيقها.

وانطلاقاً مِمّا تقدم ذكره، فقد أردنا في بحثنا هذا أن نقف عند أثر هذه القراءات القرآنية في تعدد الوجوه الإعرابية للألفاظ التي وقع الخلاف في قراءتها بين القراء، وكذلك للنظر في بيان الأسس التي تقوه عليها ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية للقراءات القرآنية، وقد قمنا بتطبيق ما نسعى للوصل إليه على المفاعيل الخمسة، ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث على تمهيد وخمسة مباحث ثم خاتمة.

وقد جاء التمهيد بعنوان:((القراءات القرآنية والمفاعيل)) مفاهيم ودلالات، وقد تناولنا فيه بيان مفهوم القراءات من الناحية اللغوية والاصطلاحية، والفرق بين القران والقراءات، وأقسام القراءات، وموقف النحويين من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وفضلاً عن ماهية المفاعيل وأقسامها.

وأمّا المبحث الأول فقد جاء بعنوان:((المفعول المطلق))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول المطلق، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ تتحمل المفعولية المطلقة وغيرها من الوجوه الإعرابية بالدراسة والتحليل.

وأمّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان:((المفعول بهــ))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول به، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ تتحمل المفعول به وغيرها من الوجوه الإعرابية بالدراسة والتحليل.

وأمّا المبحث الثالث فقد جاء بعنوان:((المفعول لأجلهــ))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول لأجله، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ تتحمل هذا الوجه من الإعراب، وغيره من الوجوه الإعرابية بالدراسة والتحليل.

وأمّا المبحث الرابع فقد جاء بعنوان:((المفعول معهــ))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول معه، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها كلمات تتحمل هذا الوجه من الإعراب، وغيره من الوجوه الإعرابية بالعرض والمناقشة.

وأمّا المبحث الخامس فقد جاء بعنوان:((المفعول فيهــ))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول فيه، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ تتحمل هذا الوجه من الإعراب، وغيره من الوجوه الإعرابية بالدراسة والتحليل.

Abstract

Quran readings have attracted ancient and modern scholars' concern as those readings represent many conceptions for those studying grammar and language ; besides, these readings represent highly authentication and absolutely truthfulness , from which taken as accurate witnesses . The readings have been considered as rich- information field from which scholars and others enrich their study to be documented.

To what has been mentioned , we want to know effect of Quran readings on syntaxes amongst readers and to know bases which Quran readings ' syntaxes based on . Thus, we have applied on what is coming to be known as the fifth objects (Mafa'il) and in order to reach to this goal, the research has been divided into preface and five parts and then conclusion .

The preface comes with the title coming under the name of "Readings of Quran and Mafa'il " conceptions and indications . In this preface , I have dealt with showing the conception of readings in respect to linguistic viewpoint , difference between the reading and readings , parts of readings and position of grammarian in regard to Quran readings pretexts in addition to the significance of "Mafa'il" and its divisions.

The 1st part comes under the title known as (Absolute object) , in which I have tried to show the conception of unrestricted object and then I have dealt with Quran verses in which this word occurs and other syntaxes.

The 2nd part comes under name of " Object " which I show conception of object and then I have taken Quran verses as a witness for using this word.

3rd part comes under the title " Causative object" . In this part I have shown the conception of causative object" and then I have taken Quran verses as a witness for having use this kind of object.

4th part comes under the title of " Concomitant object" . in this part I have dealt with this as to show this kind of object and then I have taken from Quran verses as a witness for using this type of object.

5th part: deals with adverbial object in which I have shown the conception of this kind of object and then I have taken from Quran verses as a witness for using that type of object and other syntaxes.

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين، سيدنا ومولانا محمد المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد:

فقد أنزل الله سبحانه وتعالى كتابه الكريم على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، وأمره بتلاوته وترتيله، فقال تعالى :﴿ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾ ﴾ (المزمل:٤)، وقد تلقّى الصحابة رضوان الله عليهم القران الكريم من فَيِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبدؤوا تلاوة آياته والعمل به، وكان أن اختلف الصحابة رضوان الله عليهم فيما بينهم في قراءة بعض آيات الكتاب العزيز، إلّا أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم أقرّ هذا الاختلاف مادام لم يؤثر في تغيير دلالة الآية والمراد منها، ومن هنا نشأت البذور الأولى للقراءات القرآنية وظهرت، وبعد انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، انتشر الصحابة في أرجاء الدولة الإسلامية يقرؤون القران ويعلمونه للناس، وكلٌّ يُقرئ الناس بحسب القراءة التي كان قد أقرّها عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، فظهرت عدة مدارس لإقراء القرآن الكريم، كل مدرسة لها صفاتها الخاصة ومميزاتها التي تتميز بها، واستقلّ بكل مدرسة مجموعة من القُرّاء الذين كانوا يقرؤون القران بأوجه تخالف المدرسة الأخرى، فأرست القراءات القرآنية بعد هذه المرحلة علماً مستقلاً له أسسه وأصوله ومبادئه، إلى أنْ جاء عصر التدوين والتأليف في القراءات، فقام ابن مجاهد ت(٣٢٤هـ)، بمهمة بالغة الأهمية، هو جمع القراءات وتدوينها، فاختار ابن مجاهد سبع قراءات، فجمعها وذكرها في كتابه الذي وسمه بـ ((السبعة في القراءات)).

وقد استأثرت القراءات باهتمام الدارسين القدامى منهم والمحدثين، لِمَا تمثله من الظواهر المتعددة، ولِمَا تضعه بين أيدي دارسي النحو واللغة من وجوه الاستشهاد المختلفة، وهي فضلاً عن ذلك أعلى الشواهد رتبةً وأصحها سنداً، وأدقها ضبطاً، ثُمّ أنّ كثرة وجوهها وتباينها سبعيةّ كانت، أو عشرية، أو ما زاد على ذلك أو شاذةً، يجعل

منها الميدان الرحب والمعين الثر الذي يمد الدارسين بما يتطلبونه لإثراء دراساتهم وتوثيقها.

وفضلاً عن ذلك فإنّها تضع بين أيدي النحويين أوجهاً إعرابية أخرى في مقابل ما ينظرون فيه من الوجوه الإعرابية التي تمثلها قراءة العامة، مِمّا يمكنهم من الموازنة والترجيح، ويهيئ لهم المدد الذي ينشدونه لاستيفاء النظر فيما يتعرضون له في مصنفاتهم التي يفردونها لعرض النحو ومسائله، أو التي يتجهون بها إلى إعراب القرآن الكريم فضلاً عمّا يستدعيه كل وجه من وجوه القراءة من الشواهد والأدلة.

ويقوم الخلاف في القراءات في جانب كبير منه على ما يحتمله السياق من الوجوه الإعرابية، فلكل قراءة وجهها الدلالي، ووجهها الذي يحتمله قياس اللغة.

والخلاف في الإعراب مظهر تتفق فيه القراءات الصحيحة السبعية، وغيرها من القراءات الشاذة، وهو مظهر لا تخرج به القراءة عن رسم المصحف خروجاً منكراً.

ومن المعلوم أنّ تعدد الأوجه في تحديد أحد العناصر التركيبية للقراءات القرآنية أمر شائع مألوف في درسنا النحوي، فمن يتأمل كتب النحو، أو كتب إعراب القران، أو مؤلفات التفسير ذات الطابع اللغوي يواجهه عبارات، مثل: ويجوز فيه كذا وكذا، والأرجح ما ذهب إليه فلان، وهذا الوجه مرفوض، ويضعفه أنّه مخالف للمطرد، والأقوى كذا، والوجه الأول يفسد المعنى، وما قاله فلان هو الظاهر....الخ من العبارات المذكورة، ومن ثَمّ ألفنا أساليب الجواز عند النحويين، مثلما ألفنا الخلاف بينهم في أثناء التحليل والحكم على عنصر ما بأنّه كذا، فكثر الترجيح والتضعيف والرفض في حوارهم.

فعندما يتعامل الدارس في تعدد الأوجه تسترعي انتباهه أمور كثيرة من أهمها: طبيعة هذا التعدد من حيث البساطة والتعقيد في تحليل عنصر ما، ومن حيث تأثره بأحكام القيمة التي يصدرها النحويون تجاهه فضلاً عن علاقته بمستويات الدرس اللغوي الأخرى، وبالصورة التركيبية للعبارة.

كما تستوقفه الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة، وهنا يصعب الأمر أكثر، فتارة ينظر في قضايا القاعدة، وتارة أخرى يتأمل في معطيات المعنى، ورُبَّما أشكلت عليه بعض الظواهر، وذهب مذاهب جديدة، قد تجره إلى خلاف مع غيره في تحديد تلك الأسباب المعقدة.

ويزداد الأمر صعوبة حين يتأمل الدراس في الأسس التي تتشكل منها أوجه التعدد، فإذا قاد المعنى أو القاعدة مثلاً إلى التعدد في التحليل، فالأسس التي يرتكز عليها كل وجه تختلف عنها في الأخرى؛ لأنَّ كل وجه يتطلب نمطاً ينقاس عليه، ومعطيات من السياق تجعله على ما هو عليه، وهي أمور خاصة به تختلف عمَّا عليه الأوجه الأخرى في الظاهرة التي تعدد تحليلها.

وانطلاقاً مِمَّا تقدم ذكره، فقد أردنا في بحثنا هذا أن نقف عند أثر هذه القراءات القرآنية في تعدد الوجوه الإعرابية للألفاظ التي وقع الخلاف في قراءتها بين القراء أو أكثر، وكذلك للنظر في بيان الأسس التي تقوم عليها ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية للقراءات القرآنية، وقد قمنا بتطبيق ما نسعى للوصل إليه على المفاعيل الخمسة، والسبب الذي دفعنا إلى تخصيص هذا الجزء من الكلام العربي الفصيح ليكون ميداناً لهذه الدراسة هو أنَّ العلامة الإعرابية التي اتخذتها المفاعيل الفتحة[١]، وقد كانت الفتحة مِمَّا بسط القدماء الحديث عن أنماطها المنصوبة على أنّها علم على المفعولية خاصة[٢]، غير أنّنا وجدنا من خلال تتبعنا لها أنَّ جوهرها لا يكون حاملاً معنى المفعولية، ولكن لما كانت تنتهي بالفتحة، وكان النحويون قد قرروا أنّها علم المفعولية، فقد كانت القاعدة تدعو إلى إدراجها في باب المفعولية، ولما كانت الأنماط الثابتة في اللغة العربية في كثير منها تتخذ الفتحة حركة لآخرها، فقد احتشدت هذه العبارات في هذا الباب، مِمّا شكل ظاهرة لافتة للانتباه[٣].

ومن الممكن القول: إنَّ النحو العربي بسعته التي نعرفها يحتوي على كثير من الأبواب النحوية، فإنَّ محاولة دراستها في النحو كاملاً من الأمور الصعبة، لتشعب الموضوع وسعته، وكثرة جزئياته، ولذا فقد أرتأينا أن نقف عند المفاعيل فقط.

ولأجل الوصول إلى هذا الهدف قسمت البحث على تمهيد وخمسة مباحث ثم خاتمة.

وقد جاء التمهيد بعنوان:((القراءات القرآنية والمفاعيل)) مفاهيم ودلالات، وقد تناولنا فيه بيان مفهوم القراءات من الناحية اللغوية والاصطلاحية، والفرق بين القران والقراءات، وأقسام القراءات، وموقف النحويين من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، وفضلاً عن ماهية المفاعيل وأقسامها.

وأمّا المبحث الأول فقد جاء بعنوان:((المفعول به))،وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول به، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ حقها أن تكون مفعولاً به، وجاءت على وجوه أخرى دراسة وتحليلاً.

وأمّا المبحث الثاني فقد جاء بعنوان:((المفعول المطلق))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول المطلق، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ حقها أن تكون مفعولاً مطلقاً، وجاءت على وجوه أخرى دراسة وتحليلاً.

وأمّا المبحث الثالث فقد جاء بعنوان:((المفعول لأجله))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول لأجله، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ حقها أن تكون مفعولاً لأجله، وجاءت على وجوه أخرى دراسة وتحليلاً.

وأمّا المبحث الرابع فقد جاء بعنوان:((المفعول فيه))، وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول فيه ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ حقها أن تكون مفعولاً فيه، وجاءت على وجوه أخرى دراسة وتحليلاً.

وأمّا المبحث الخامس فقد جاء بعنوان:((المفعول معه))،وقد تناولنا في هذا المبحث بيان مفهوم المفعول معه، ثم تناولنا الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ حقها أن تكون مفعولاً معه، وجاءت على وجوه أخرى دراسة وتحليلاً.

وختاماً: نرجو أن تكون هذه الدراسة قد أعطت الموضوع حقه، وأن يفيد منه الباحثون، مثلما أفاد البحث من غيره.

التمهيد
القراءات القرآنية والمفاعيل
"مفاهيم ودلالات"

أولاً: القراءات القرآنية

أولاً: القراءات القرآنية لغةً واصطلاحاً:

القراءات لغةً: جمع قراءة وهي في اللغة: مصدر قَرَأَ، يقال: قرأ فلان يقرأ قراءةً وقرآناً، بمعنى: تلا، فهو قارئ(٤).

وفي الاصطلاح عرّفها الزركشي بأنّها:((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها))(٥).

واستخلص الدكتور عبد الهادي الفضلي من تعريف الزركشي هذا ((أنَّ القراءات تختص بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم، على حين نجد أنَّ علماء القراءات يوسعون دائرة شمول القراءات إلى المتفق عليه، وذلك في تعريفهم لعلم القراءات))(٦).

وكذلك عَرَّف ابن الجزري القراءات بأنّها: ((علم بكيفية أداء كلمات القران واختلافها معزواً لناقله))(٧)، وتابعه البنا بقوله: ((علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والاثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والابدال، وغيره من حيث السماع))(٨).

فالبنا تابع ابن الجزري في شرطي القراءة : النقل والسماع على ما يرى الدكتور الفضلي الذي خلص من هذه التعريفات إلى أنَّ القراءة:((هي النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي صلى الله عليه وآله سلم أو كما نُطِقَتْ أمامه "صلى الله عليه وآله وسلم" فأقرَّها، سواء أكان النطق باللفظ المنقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلاً أو تقريراً، واحداً أم متعدداً))(٩).

وأمّا الدكتور أحمد مختار عمر فقد عرَّفَهُ قائلاً: ((هي الوجوه المحتملة التي سمح النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقراءة نص المصحف بها، قصداً للتيسير والتي جاءت موافقة للهجة من اللهجات العربية))(١٠).

أمّا المقرئ فقد عرّفَهُ القسطلاني، بقوله: ((والمقرئ هو العالم بالقراءات، رواها مشافهةً، فلو حفظ الشاطبية مثلاً، فليس له أن يقرأ بما فيها، إن لم يشافهه من شوفه به مسلسلاً؛ لأنّ في القراءات شيئاً لا يحكم إلّا بالسماع والمشافهة))[١١].

وبهذا وجب على القارئ التحلي بالأمانة في النقل والسماع؛ لأنّ ((القراءة سُنّةٌ متبعة يلزم قبولها والمصير إليها))[١٢].

ثانياً: الفرق بين القرآن والقراءات :

من المسائل المهمة التي أثيرت في القراءات القرآنية بعامة مسألة الفرق بين القراءات والقرآن وللعلماء فيها أقوال:

الأول: أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان وقد ذهب إلى هذا الرأي العلماء المتقدمون منهم الإمام الزركشي، إذ قال:((واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها))[١٣]، وتبعه على هذا الرأي القسطلاني[١٤]، وأخذ بمذهبهما البنا[١٥]، كما ذهب إليه من المعاصرين الدكتور صبحي الصالح ناقلاً نصّ الزركشي نفسه[١٦].

الثاني: التفرقة بين ما توافرت فيه شروط القراءات الصحيحة وهي: ((صحة السند، وموافقة العربية، ومطابقة الرسم))، فيعد هذا قرآناً، وأمّا ما تَخَلّفَ فيه ولو شرط واحد منها، فيعد قراءةً فقط، وهذا هو رأي جمهور العلماء والمقرئين[١٧]،((ويلاحظ عليه أنّ ما ثبت يقيناً أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ به أو أقرّ مَنْ قرأ به أمامه، ولم يكن متوفراً على الشرطينِ الآخرينِ، أعني: موافقة العربية ومطابقة الرسم لا نستطيع عَدّهُ غير قرآنٍ؛ لأنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقرأ بغير القرآن في موضع القران))[١٨].

الثالث: أنّ كُلّ قراءة تعد قرآناً حتى القراءات الشاذة "حقيقتان بمعنى واحد"، وهذا هو رأي ابن دقيق العيدالذي صَرّح به قائلاً:((الشواذ نقلت آحاداً عن رسول الله "صلى الله عليه وآله وسلم"، فَيُعْلَمُ ضرورةً أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بشاذ منها وإنْ لم

يعين، قال فتلك القراءة تواترت، وإنْ لم تتعين بالشخص، فكيف يُسَمَّى شاذاً، والشاذ لا يكون متواتراً))[١٩].

وإليه ذهب بعض العلماء المعاصرين منهم الدكتور محمد سالم محيسن في كتابه "المغني في توجه القراءات العشر المتواترة"[٢٠] .

أمّا من قال باتحادهما فمردود لِمَا يأتي:

أولاً: أنّ القراءات على اختلاف أقسامها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال بالاتحاد؟ .

ثانياً: تعريف القراءات يشمل القراءات الصحيحة التي يصح قراءة القران الكريم بها، كما يشمل القراءات الشاذة، التي أجمع العلماء على عدم صحة القراءة بها فلو كان القرآن والقراءات شيئاً واحداً لترتب على ذلك دخول القراءات الشاذة في القرآن الكريم وهو غير صحيح .

فالواقع أنّهُمَا ليسا متغايرين تغايراً تاماً، وليسا متحدين اتحاداً حقيقياً، بل بينهما ارتباط وثيق، ارتباط الجزء بالكل[٢١].

ثالثاً: أقسام القراءات :

والقراءات المتواترة تقسم على قسمين:

الأول: المتواترة: وهي القراءة المقطوع باتصالها عن النبي "صلى الله عليه وآله وسلم" سواء تواتر نقلها أم استفاض[٢٢]، وقد عرّفها ابن الجزري بقوله:((كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رَدُّهَا ولا يحل انكارها))[٢٣]،وتقسم القراءات المتواترة على أقسام: قسم اتفق على تواتره كقراءات القراء السبعة المشهورين، وقسم اختلف فيه كالقراء العشرة، وقسم اتفق على شذوذهم كالقراء الأربعة عشر[٢٤].

الثاني: الصحيحة: وتقسم على قسمين:

القسم الأول: الأحادية: وهي القراءة الجامعة للأركان الثلاثة، ولم يبلغ نقلها مستوى تفيد معه القطع باتصالها عن النبي "صلى الله عليه وآله وسلم"[٢٥]،وقد عرّفها ابن

الجزري بقوله :" ما صحَّ سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ووافق العربية ووافق الرسم"[٢٦] .

القسم الثاني: الشاذة: وهي المخالفة للرسم[٢٧]،وقد عرَّفها ابن الجزري بقوله: "ما وافق العربية، وصحَّ سنده ،وخالف الرسم"[٢٨]،وللتفرقة بين القراءات المتواترة والشاذة ذهب علماء القراءة إلى حصر القراءات المقبولة بضابط كي تصحَّ روايتها، ويتلقاها الناس بالقبول، وهذا الضابط هو مقياس لقبول القراءات الصحيحة، وضعه العلماء لتمييز المتواتر من الشاذ على ثلاثة أركان، وهي:

١. صحة سندها.
٢. موافقة الرسم لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً.
٣. موافقة العربية ولو بوجه .

وبهذه الأركان الثلاثة تمتاز القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل يجب قبولها من الناس، وهي من الأحرف السبعة التي نزل بها القران، سواء أكانت عن القُرَّاء السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم، ومتى ما اختل واحد من هذه الأركان الثلاثة تعد القراءة ضعيفة ويطلق عليها شاذة[٢٩].

وقد أشار إلى هذه الأركان الثلاثة للقراءة من العلماء كل من مكي (ت٤٣٧هـ)، والداني (ت٤٤٤ هـ)، وعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، وأبو شامة (ت٦٥٥هـ) ، وموفق الدين الكواشي (ت٦٨٠هـ) ، والزركشي (ت٧٩٤هـ) ، وابن الجزري (ت٨٣٣هـ) ، الذي انتهى إليه علم القراءات [٣٠].

غير أنَّ ابن الجزري قد آثر على تبديل ركن صحة الإسناد في هذا الضابط بتواتره، وأخذ بهذا الرأي الدكتور صبحي الصالح؛لأنَّ القراءات لا تثبت إلّا بالإسناد وتواتره، في حين رأى الدكتور أحمد البيلي أن يكون المراد من ذلك أنّه يلزم من تواتر السند صحته، فالقراءات الأربع الزائدة على العشر صحيحة الإسناد، ولكنها أحادية فإذن هي ليست متواترة وليست قراناً يُتَعَبَّدُ به ويتلى في الصلاة، وإنّمَا القراءات المتواترة هي القراءات العشر التي تلقتها الأمّة بالقبول وأخذها الخلف عن السلف الصالح حتى وصلت إلينا، ولا يوجد قراءة متواترة في يومنا هذا وراء هذه العشر[٣١].

ولابُدَّ من الإشارة هنا في هذا الموضع إلى صلة القراءات العشر بالأحرف السبعة، وقد لخص الدكتور محمد سالم محيسن في كتابه (المغني) آراء العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: مؤدَّاه أَنّ القراءات تعد حرفاً واحداً من الأحرف السبعة التي نزلت على الرسول "صلى الله عليه وآله وسلم" ومال إلى هذا القول الطبري .

القول الثاني: مفاده أنَّ القراءات العشر تعد بعض الأحرف السبعة التي نزلت على "النبي صلى الله عليه وآله وسلم"، وقد مال إلى هذا القول جمهور العلماء، منهم: مكي، والمهدوي، والأهوازي .

وقد سرد الدكتور محيسن أقوال هؤلاء العلماء ثم رجّح القول الثاني الذي نوافقه فيه، إذ تميل إليه النفس باطمئنان ويعد منسجماً مع الواقع ومدعوماً بالأدلة والبراهين[٣٢].

رابعاً: موقف النحويين من الاحتجاج بالقراءات القرآنية:

هناك تباين في مواقف النحويين البصريين والكوفيين من الاحتجاج بالقراءات القرآنية، فالبصريون ذهبوا إلى جواز الاحتجاج بالقراءات والقياس عليها قياساً عامّاً إذا وافقت أصلاً من أصولهم ولو بالتأويل، فإنْ خالفته حُفِظَ[٣٣]، ((ولم يقس عليها قياساً عاماً، وإنْ صحّ الاجتهاد بها في مثل تركيبها))[٣٤].

وأمّا الكوفيون فقد كانوا أكثر عناية بالقراءات، فهي مصدر مهم من مصادر نحوهم، فقد قبلوها واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم[٣٥].

وقد انحسم الأمر لصالح القراءات، فقال السيوطي :" أمّا القرآن فكل ما ورد أنّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً"[٣٦].

ثانياً: المفاعيل:

هي – جميعها – فضلات، وتعد هي المفاعيل الحقيقية، وما سواها من المنصوبات شبيه بها، وقد ميزت فيما بينها، فالمطلق غير مقيد، وغيره مقيد بالاقتضاء، أو المحل، أو العلة، أو الصُّحبة[٣٧]، واختلف البصريون والكوفيون فيها على مذهبين هما:

الأول: البصريون يعدونها خمسة مفاعيل.

الثاني: الكوفيون يرون مفعول الفعل واحداً، وغيره مشبهاً به[٣٨].

وقد يكون احتسابهم ذلك لأَنَّ المفعول به أكثر دوراً في الكلام، غير أَنَّ البصريين محقُّون[٣٩].

المبحث الأول
المفعول به

المفعول به ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل))[٤٠]، وحدده ابن هشام بأنَّه ما يصاغ له اسم مفعول من لفظ عامله[٤١]، وذهب بعضهم إلى أَنَّه قد دخلته الباء في اسمه؛ لأَنَّ ليس مفعولاً لك، بل للخالق، إلّا أَنَّك قد أحدثت فعلاً فأوقعته به فَقُيِّدَ بالباء[٤٢]، وفيه تفريق بين الفعل الكلي والجزئي.

وقد وقع الخلاف بين النحاة في عامل النصب في المفعول به، فذهب البصريون إلى أنّ العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه[٤٣].

وقد اختلفت عبارات الكوفيين في عامل النصب في المفعول به، فذهب فريق منهم إلى القول: بأنّ العامل في المفعول به، هو الفعل والفاعل معاً[٤٤]، وذهب فريق آخر إلى القول: بأنّ عامل النصب هو الفاعل[٤٥]، ورأى فريق آخر بأنّ المفعول به منصوب على المفعولية، كما أنّ العامل في الفاعل هو الفاعلية[٤٦].

والرأي الأَولى بالاعتداد في ناصب المفعول به هو رأي البصريين إعمالاً للفعل وشبهه[٤٧]،وتظل الوجوه الأخرى وجوهاً من وجوه الدرس الخلافي، ويُقَدِّمُ المفعول في حالات منها كونه ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً، أو كونه اسماً ظاهراً اتصل بفاعله ضميره، أو محصوراً أو شرطاً أو استفهاماً أو غيرها[٤٨].

ومن الآيات التي ورد فيها ألفاظ حملت على المفعول به وغيره من الوجوه، قوله تعالى:﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ۝٣ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥ ﴾ (الدخان: ٣ــ٥)، فقد قرئ "أَمراً" بالنصب في خط المصحف، ورفعها زيد بن علي[٤٩]، وقد اختلف النحويون في تخريجها، وحدد الاتجاهات العامة للإعراب فيها السَّمين الحلبي بأربعة ،هي: مفعول به، وله، ومطلق

،وحال، وذلك بسبب المَحَالِّ المحمول عليها[٥٠]،وقد ذهب الفرّاء والزجاج إلى عده مفعولاً به لـــ (منذرين) ،وهو أكثر الاحتمالات قبولاً، وذلك لأَمرين هما:

الأول: نهايات الآيات عملت في صدور لواحقها غالباً.

الثاني: عَدَّ الآية الرابعة اعتراضاً بين العامل والمعمول[٥١].

وله قول آخر(أي: الفرّاء) هو حمله على معنى (يفرق فرقا) فهو مصدرٌ مؤكدٌ لِمَا قبله، وجعله آخرون على معنى ينزل انزالاً، أو بسبب الانزال أمرنا أمراً[٥٢] وفيه أمران: حمل على المعنى، واضمار على المماثلة.

وذهب الأخفش إلى احتسابه حالاً، صاحِبُهُ أحد الضميرين في (أنزلناهـــ) أو(كل أمرٍ حكيم) ،وقد حدد الجرمي كونه من(أمر حكيم) ممكناً لا أمراً نكرة مخصصة بالوصف فحسن ذلك فيها، وذهب السّمين إلى أنَّ صاحب الحال ضمير في (حكيم)[٥٣]،غير أنَّه يحسن كونه حالاً من الفاعل في (أنزلناهـــ)؛لأَنَّ الأَمر للفاعلين وهو واقع على المنزل بما فيه من أمر حكيم،مع استبعاد التنكير والتنقيب عن المضمرات.

وذهب المبرِّد–بعد قوله بالمصدر–إلى نصب (أمراً) بفعل مضمر تقديره(أعني)، وجعله الزمخشري منصوباً على الاختصاص، وقوَّاه السّمين بقراءة الرفع[٥٤]، وليس كذلك لأنّ لَلاختصاص مواضعه المعروفة، ولأنَّ أمراً في قراءة الرفع هو الخبر، وليس متوسطاً بين بدءٍ وخبر، فالأولى عدم حمله عليه.

وذهب فيه العكبري الى مَحْمَلين آخرين هما، جعله مفعولاً لأجله في قول وفي الآخر بدلاً من الهاء في (أنزلناهـــ)، وهما أمران ممكنان، فالنزول استجابة لأمره ،والمُظْهَرُ يبدل من ضمير لغيبته مطلقاً [٥٥]، لكنَّ الإبدال منه بمعارف.

ومن الألفاظ التي اختلف فيها لفظة ((حمالة)) في قوله تعالى: ﴿ **وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤** ﴾ (المسد:٤)، فقد قرأ عاصم وحده((حمالةَ الحطب)) نصباً، وقرأ الباقون ((حمالةُ الحطب)) رفعاً[٥٦].

وأمّا قراءة النصب فقد ذهب جماعة من النحويين إلى نصبها مفعولاً به على الذم والشتم، والتقدير: أعني أو أذم أو أشتم حمالةَ الحطب، وقّدره سيبويه على: أذكر حمالةَ

الحطب شتماً لها، وذهب الأخفش وجماعة من النحويين إلى عدِّ((حمالة)) نُوِيَ بها التنوين، فانتصب((النار)) مفعولاً بها ذلك، وماثله بعضهم بقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ ﴿٩٥﴾ ﴾ (المائدة:٩٥) [٥٧].

وفي قراءة الرفع يجوز أن تكون((امرأته)) معطوفة على الضمير ((يصلى)) من قوله تعالى: ﴿ سَيَصۡلَىٰ نَارٗا ذَاتَ لَهَبٖ ﴿٣﴾ ﴾ (المسد:٣)، و((في جِيدِها حبلٌ))، من قوله تعالى: ﴿ فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ مِّن مَّسَدِۭ ﴿٥﴾ ﴾ (المسد:٥)، ابتداء وخبر في موضع نصب على الحال من الضمير في ((حمالة))، أو أن تكون((امرأته)) مبتدأ، وجملة الابتداء والخبر((في جيدها حبل))، في موضع رفع خبره، و((حمالة)) يحتمل فيها أربعة أوجه:

الأول: أنّها خبر ابتداء محذوف، والتقدير: هي حمالة الحطب.

الثاني: أنّها نعت بـــ((امرأته)).

الثالث: أنّها بدل من((امرأته)).

الرابع: أنّها عطف بيان من((امرأته)).

ويجوز أن تكون((امرأتهــ)) مبتدأ، و((حمالة)) الخبر، وجملة((في جيدها حبل)) حال من الضمير في((حمالة)) أو خب ثانٍ، وجملة((امرأته حمالة))فيها قولان:

الأول: إنّها في موضع حال من الضمير الهاء في قوله: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾ ﴾ (المسد:٢).

الثاني: إنّها خبر عن ((ما)) [٥٨].

وذهب الطبري إلى أنّ الصواب من القراءة الرفع؛ مبيناً ذلك بسببين، هما:

١. هو أفصح الكلامين.

٢. إجماع الحجة من القراء عليه[٥٩].

غير أنّ بعضهم ذهب إلى استحباب النصب على الذم والشتم ومنهم مكي، والزمخشري، والنسفي، وآخرون غيهم، وعلة ذلك ما يأتي:

١. النصب فيها أبين من الرفع وأبلغ.
٢. النصب على الذم لتذميمها بين الناس.
٣. في مخالفة الإعراب ذم لا غيره[٦٠].

المبحث الثاني
المفعول المطلق

وهو ((المصدر الفضلة المؤكد لعامله، أو المبين لنوعه، أو عددهـ))[٦١]. وسمي بالمفعول المطلق؛ لأنّه مطلق عن القيود، أي: غير مقيد بخلاف المفعولات الأخرى فإنّها مقيدة بحروف الجر ونحوها[٦٢]. يقول ابن عقيل: ((سمي مفعولاً مطلقاً لصدق (المفعول) عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنّه لا يقع عليه اسم المفعول إلّا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لهـ))[٦٣].

وينصبه أحد ثلاثة: إمّا فعله المشتق منه، أو مصدر مماثل له، مشتق من مشتقاته [٦٤].

وينوب عن المصدر "كلٌّ وبعضٌ وماهو بمعناه وأسماء الإشارة وضميره وعدده وآلته"، ويحذف عامله في حالات معينة كالنهي والأمر والدعاء والاستفهام التوبيخي، ومع الفعل المقصود به الخبر، كأفعل وكرامة، ومع التفضيل والمكرّر والمحصور والمؤكدِّ لنفسه ولغيره وقد يحذف لقرينة[٦٥].

وفيما يأتي من الآيات القرآنية التي وردت فيها ألفاظ تتحمل المفعولية المطلقة وغيرها من الوجوه الإعرابية التي تناولها النحويون بالدراسة والتحليل.

من المفاعيل المطلقة لفظة (صبغةً) فيقوله تعالى: ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾ ﴾ (البقرة:١٣٨)، فقد قرأها الجمهور نصباً، وقُرِئت عند آخرين بالرفع[٦٦]،وللنحويين في تخريجه مذاهب، ففي قراءة النصب ذهب سيبويه وجماعة من النحوييناإلى عَدِّ(صبغةً) مصدراً مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله، وقد ماثلها سيبويه بقوله تعالى: ﴿ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ ﴾ (الروم: ٦)، و ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ۚ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا

تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ (النمل:٨٨)، و﴿ ۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا۟ بِأَمْوَٰلِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ ۚ فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَٰضَيْتُم بِهِۦ مِنۢ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾ ﴾ (النساء:٢٤)، وقد وافقه الزمخشري قائلاً:((والقول ما قالت حذام))[٦٧]، وحدد أبو حيان العامل فيها بأحد ثلاثة: ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ ﴾ (البقرة:١٣٦)، أو ﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ ﴾ (البقرة:١٣٦)، أو ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ (البقرة:١٣٧) وفَضَّل ((آمنّا بالله))[٦٨]، وذهب آخرون إلى القول بأنّه بدل من ((﴿ وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾ ﴾ (البقرة:١٣٥)، ذهب إلى هذا الفرّاء والأخفش والزجاج والنّحاس وآخرون غيرهم، وقد احتجَّ الزجاج بأَنّ صِبْغَ اليهود والنصارى أبناءهم دليل على أنّهَا بدل من (ملة)، ورَدّ هذا أبو حيان محتجاً بطول الفصل بين البدل والمبدل منه[٦٩]،وذهب قوم منهم الكسائي إلى القول بالإغراء على (اتبعوا أو الزموا)، وقد ذهب الزمخشري وأبو حيان إلى ردِّ القول بالبدل والاغراء؛ لأنّ عطف ﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾ ﴾ (البقرة: ١٣٨) على مانع لذلك لِمَا فيه من فكِّ النظم، كما أنّ طول النظم لا يجيزه[٧٠]، وكلا الأمرين يُرَشِّحُ نصبه مصدراً مؤكداً، ونظائره كثيرة.

وفي قراءة الرفع ثلاثة آراء أولها: هي خبر لمضمر((تلك صبغة اللهــ)) عند سيبويه، وعند الفرّاء على(هي)، وذهب العكبري إلى عدها مبتدأ لمضمر على((صبغة الله متبعة)) وجعلها السَّمين بدلاً من(ملة) مرفوعة[٧١]،ويرد القول الأخير ماقاله أبو حيان في ردِّ البدل نصباً.

ومن الألفاظ القرآنية التي قرأت بالنصب مصدراً (متاع) في قوله تعالى: ((﴿ فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمۡ إِذَا هُمۡ يَبۡغُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡۖ مَّتَٰعَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا مَرۡجِعُكُمۡ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٢٣ ﴾ (يونس:٢٣). فقد قرئ بالوجوه الثلاثة النصب مع الإضافة لعاصم،ونصبه منوناً مقطوعاً عن الإضافة ابن أبي إسحاق، ورفعه الباقون، وقرئ مخفوضاً[٧٢]،وفي الوجوه الثلاثة أوجه إعرابية مختلفة، ففي النصب منها مذاهب: ذهب الفرّاء والزجاج وآخرون إلى نصب (متاع) مصدراً مؤكداً لفعل محذوف هو مَتّعوا، أو لمضمون الجملة السابقة له[٧٣]،وهو في الحالين مرشح لذلك؛ لأَنَّ البغي في حياتهم هو متاعهم، ويُظْهِرُ هذا جلياً قراءة الرفع في الحرف.

وذهب الطبري وتبعه أبو حيان والآلوسي إلى نصبه حالاً وقُدِّرتْ على(مُتمتعين)،عاملها الاستقرار في الخبر[٧٤]،وهو أمر قائم على التأويل عاملاً ومعمولاً، والأَول حاظٍ بقبول أوفر؛ لأنَّ الدلالة تسانده. وللأَنباري والعكبري توجيه آخر مفاده أنَّ(متاع)، مفعول به، وفي حال نصبه مفعولاً به لابُدَّ من البحث عن خبر، لذلك قدر على: ((طلبكم متاع الحياة الدنيا ضلال))[٧٥]، فمتاع هنا مفعول به لطلب، لأنَّ بغيهم هو طلبهم المتعة فيما هم فيه، والمصدر – هنا – في أقوى حالاته إعمالاً، فالمضاف أقوى من المنون والمنون أقوى من المحلى بإل[٧٦]، وهنا يخلو المجرور من الاستقرار لتعلقه بالخبر، وقدره بعضهم على يبغون متاع الحياة الدنيا[٧٧]، وهو أوضح عملاً.وذهب أبو حيان إلى نصبه ظرفاً زمانياً مِثْلُه مِثْلُ مَقْدَمَ الحاجِّ، وقدره علىزمن متاع الحياة الدنيا[٧٨]،وعامله الاستقرار في الخبر(على أنفسكم)، ولآخرين قول بنصبه مفعولاً لأَجله[٧٩]، وقد قدر العامل فيه بأحد ثلاثة: الاستقرار المقدر في (عليكم) أو(بغيكم) أو فعل مضمر[٨٠]، وهذا التخريج محقق لشروط المفعول لأَجله؛ لأنَّ متاعهم مطلوب في حياتهم. وفي قراءة الرفع وجوه أَربعة بعضها حكم بالتقدير، وآخر حكم بما في النص من أواصر لغوية تثبت أَحكاماً ما، منها:رفع متاع خبراً عن مضمر تقديره: هو، أو ذلك، أو رفع متاع خبراً عن بغيكم و(على أنفسكم) متعلق به، أو رفع متاع خبراً عن بغيكم بلا إشارة إلى الجار، أو رفع متاع خبراً ثانياً بعد الخبر والجار والمجرور خبراً أولاً[٨١].

ولعلَّ أفضلها حكماً الثاني، وذلك لبعده عن التأويل أو الاهمال أو التعسف، فهو تخريج واضح بَيِّنٌ.

أمَّا مقروء الخفض ففيه قولان هما:

الأول: خفضه نعتاً لأنفسكم على، ذوات، أو متمتعات.

الثاني: خفضه بدلاً من الكاف والميم، وهو ضعيف لإمكانه صفة؛ ولأَنَّ البدل من المضمر المخاطب قليل ومتكلف(٨٢).

المبحث الثالث
المفعول لأجله

المفعول لأجله : هو ((المصدر القلبي، الفضلة، المعلل لحدث شاركه، وقتاً وفاعلاً))(٨٣).

وهو علّة الإقدام على الفعل، المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو : (جُدْ شكراً)، فشُكراً : مصدر، وهو مفهم للتعليل، لأن المعنى : جُد لأجل الشكر، ومشارك لعامله، وهو (جُد) في الوقت، لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل، لأن فاعل الجود هو المخاطب، وهو فاعل الشكر(٨٤).

((والمراد بالمصدر القلبي : ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواس الباطنة : كالتعظيم، والإجلال، والتحقير، والخشية، والخوف، والجرأة... ويقابل أفعال الجوارح، أي : الحواس الظاهرة وما يتصل بها، كالقراءة والكتابة، والقعود، والقيام، والوقوف...))(٨٥).

وقد أشار سيبويه (ت ١٨٠ هـ) إلى المفعول لاجله بقوله: ((هذا باب ما ينتصب من المصادر، لأنه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله : لِمَ كان؟))(٨٦).

وقد أطلق النحاة تسميات أخرى على المفعول لأجله، وهي المفعول له، والمفعول من أجله، وهي تسميات مترادفة يراد بها المفعول لأجله(٨٧).

وحكم المفعول لأجله هو النصب، كما أشار إلى ذلك سيبويه، إذ قال : ((فهذا كله ينتصب لأنه مفعول لهـ))[٨٨]. وسماه الفراء ت (٢٠٧هـ)، (تفسيراً) في بعض مواطن من كتابه[٨٩].

وهناك أحكام وشروط أخرى للمفعول لأجله، فصلتها كتب النحو[٩٠]، فتراجع في مظانها.

ومن الألفاظ التي قرئت وأُعربت على وجوه منها مِمّا في ورد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾﴾ (الأعراف:٥٢) فلفظ ((هدىً ورحمةً))، قد قُرِئا بالوجوه الثلاثة نصباً على رسم المصحف، وجراً ورفعاً[٩١]، وقد اختلف فيهما النحويون على مذاهب، في النصب أعلاها ما هو محقق لشروط المفعول لأجله الخمسة، لذلك فهو مصدر مخالف لعامله وقابل التعليل باللام ومحَقِّقٌ للسلبية في الفعل ومشارك لعامله في الوقت والفاعل، ولذلك ذهب العكبري والسَّمين إلى إعرابه كذلك، مقدرين إيّاه على فَصَّلناه لأَجل الهداية و الرحمة، وهو متفق مع الأحكام السابقة كل الاتفاق، ولا تستطيع أن تستثني منه شرطاً واحداً من الشروط السابقة[٩٢]، وهما في هذا مخالفان لسابقين لهما زمنا، وَقدَّمناهما لرجوح حكمهما، فقد خالفا في هذا الفرّاء والزجاج، فالفرّاء يجعله أولاً مفعولاً مطلقاً محمولاً على فعله[٩٣]، وهو في هذا محتاج إلى تكلف عامل ناصب من جنس الفعل على نهدي هدياً ونرحم رحمة، وفي هذا التقدير خروج عَمّا في التحرير، ولا يقر على هذا، وهو ما يوحي بعدم ركونه إلى هذا فيذهب مذهباً آخر، مفاده أنَّ (هدى ورحمة) حالان – قطعان على اصطلاحه – من الهاء في(فصلناهـ)، العائدة إلى الكتاب، ويتبعه الزجاج مقدراً الحال على: فصلناه هادياً وذا رحمة[٩٤]، وهما – معاً – في هذا لاجئان إلى أخذ اللفظين تأويلاً من رحمة إلى ذي رحمة ومن هدى إلى قولهما "هاديا" وفي الأخذ بالقول الأول خلاص من هذا كله، وينظر السَّمين في قولهما محدداً صاحب الحال بأحد أمرين هما:

الأول: الضمير المفعول في (فصلناه).

الثاني: (بكتاب) لتخصيصه بالوصف[٩٥].

وقد أبعد في الثاني لأنَّه ذهب متخلياً عن أعراف المعارف مع اتصاله المباشر بـــ (هدى ورحمة) قرباً وجوراً، إلى ما هو قريب من المعرفة بواسطة وليس بمعرفة أصلاً، ونرى اعتماد رأي الفرّاء فيصلاً في هذا.

أمَّا في قراءة الخفض فهما نعتان لكتاب عند الكسائي والفرّاء، وينسب إليهما قول آخر مخالف لهذا القول، وهو أنَّهما يقولان بالبدل فيهما من (علم)[٩٦]،وهذا القول هو القول الأَرجح لأنَّهما مصدران، وعلم مصدر كذلك، وفي كل منهنّ معانٍ متقاربة فالبدل يصلح فيهما. غير أنَّ هذا الحكم ليس في كتاب الفرّاء الذي نصّ على النعت قائلاً: ولو خفضته على الاتباع للكتاب لكان صواباً، كما قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ (الأنعام:٩٢ ، ١٥٥)،[٩٧]، فجعله رفعاً باتباعه للكتاب[٩٨]، ويقصد بالإتباع النعت[٩٩]، ولم يرد عنده قول بالبدل[١٠٠]، وليس في المرفوع خلاف [١٠١].

ومن الألفاظ التي جاءت مفعولا له ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ (الأعراف:١٦٤)، فقد جاءت لفظة (معذرةً) منصوبة، قرأها زيد بن علي وعاصم وعيسى بن عمر وطلحة بن مُصَرِّف، وقرأها الباقون بالرفع[١٠٢]، وفي كلا القراءتين وجوهاً إعرابية مختلفة ذكرها العلماء، ففي قراءة النصب ذهب سيبويه، والكسائي، والفرّاء، والزمخشري، والعكبري، إلى عدِّ (معذرةً) مفعولاً لأجله، ومعظم تقديراتهم يجمعها معنى: ((وعظناه لأجل المعذرة)) [١٠٣]، ومِمَّا يبين صحة انتصابها مفعولاً له ما في النص القراني، فالتساؤل بـــ((لِمَ)) عن المُسَبِّب يهيئ الإجابة عنه لأجل بيان السبب في ذلك فجاء المفعول لأجله (معذرةً)، وللكسائي قولٌ آخر مع كلٍّ من الأخفش، والزجاج، ومكي، والزمخشري، مفاده أن (معذرةً) منصوبة على المصدرية على تقدير((نعتذر معذرة))، وهو ليس في قوة الأول وظهوره، فالنص لا يتطلبه وإن صرح به النحويون[١٠٤]، وذهب السمين الحلبي إلى نصبها مقول قول؛ لأنَّ المعذرة تتضمن كلاماً كقولك: قُلتُ خطبة[١٠٥]،وهو قول قائم على التأويل، وما قبله أولى منه حكماً وقرباً من الروابط النحوية، وعدم التأويل أولى من التأويل.

أمّا في قراءة الرفع فالنحويون متفقون على إضمار المبتدأ، وهم مختلفون في تقديراتهم له وللجملة من وجهين، هما:

الأول: المبتدأ على: موعظتنا أو هي، أو هذه، أو قولنا، وهي على التوالي لسيبويه، والفراء، وأبي عبيدة، والفخر الرازي، وتبعهم آخرون.

الثاني: سيطرةِ فكرة سبب الوعظ على تقدير الجملة عندهم، فذهب سيبويه إلى نفي اللوم اعتذاراً، فقدّ الأمر على: موعظتنا معذرةً، استبعاداً لفكرة السبب مفعولاً لأجله، وتبعه آخرون، ونسب إلى سيبويه تقدير آخر محكوم بذلك، هو: موعظتنا إياهم معذرةً، وتبعه الأخفش والزجاج، ولأبي حيان تقديران في هذا، الأول هو: موعظتنا إقامة عذراً إلى الله، والثاني بإضافة إقامة إلى عذر[١٠٦]، فكأنّما لمس تعليلاً في هذه التقديرات، وقد لمس التفريق بين الإخبار والتعليل عند سيبويه النحاس، فعدم التعليل إخبارٌ والتعليل نصب[١٠٧]، وقال النحاس:((وهذه من دقائق سيبويه ــ رحمه الله ــ ولطائفه التي لا يلحق فيها)) [١٠٨]، وهو أخذ بالمعنى بياناً للأساس الذي تبنى عليه الأحكام النحوية.

المبحث الرابع
المفعول فيه

وهو المسمى (ظرفاً)، والظرف في اللغة هو (الوعاء)[١٠٩].

واصطلاحاً هو :((ما ضُمن –من اسم وقت أو مكان– معنى (في)، بإطراد واقع فيه مذكور، أو مقدر ناصب لهــ))[١١٠]، ويكون مبهماً ومختصاً في القسمين، ويكون متصرفاً وغير متصرف، ويكون معرفه وكذلك نكرة،وممتنعاً من الصرف ومصروفاً[١١١].

وحكم المفعول فيه هو النصب، والناصب له ما وقع فيه، وهو المصدر، نحو:((عجبت من ضربك زيداً، يومَ الجمعة، عند الأمير))، أو الفعل، نحو:((ضربت زيداً، يوم الجمعة، أمام الأمير))، أو الوصف، نحو:((أنا ضاربٌ زيداً، اليوم عندك))[١١٢].

والظرف تسمية بصرية، ويقابله عند الكوفيين الصفة أو المحل[١١٣].

ومن الظروف المختلف فيها لفظة((أياماً))التي وردت في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ (البقرة:١٨٣، ١٨٤)،فقد قرئت (أيام) منصوبةً برسم المصحف، وقرأها عبد الله بن مسعود مرفوعةً، ونسبها الأنباري إلى ابن خالويه خطأً[١١٤]، وللنحويين في قراءة النصب أقوالٌ كثيرةٌ، وأول الأقوال فيها قول الفرّاء، قال:((نصبت على أنَّ كل ما لم تسم فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحداً ونصبت الآخر، كما تقول: اعطي عبد الله المال، ولاتبال أكان المنصوب معرفة أم نكرةً، فإنْ كان الآخر نعتاً للأول وكانا ظاهرين رفعتهما جميعاً، فقلت: ضرب عبد الله الظريف، رفعته لأنّه عبد الله، وإنْ كان نكرة نَصبتهــ))[١١٥]،وقد تجنَّى على الفرّاء كثيراً من النحويين لقوله هذا، قال الزجاج: لا يجوز رفع الأيام ولا المال، وكذلك لم يجز قوله أبو حيان والسَّمين وغيرهم[١١٦]،وليس فيه ما يستوجب الاتساع والحمل على المفعول الثاني للأيام، فتقدير الفرّاء واضح جلي: ((كُتِبَ الصِّيامُ أياماً)) لا لبس فيه ولا اضطراب إذا أحتسبنا أياماً مفعولاً لِمَا لم يُسَمِّ فاعله على قول الكوفيين[١١٧]،ونرى أنّه أَولى الأقوال بالأخذ، وحققه الأخفش ممثلاً له بقوله:((ثم قال" أياماً، أي: كُتِبَ الصِّيامُ، أيّاماً لأنّك شغلت الفعل بالصيام، حتى صار هو يقوم مقام الفاعل، وصارت الأيام كأنّك قد ذكرت من فعل بها))[١١٨]، والغريب أَنَّ قول الأخفش أُهمل على وضوحه، وذهب آخرون وتبعهم الزجاج والنحاس ومكي والزمخشري والأنباري إلى نصب الأيام بالصيام، محتسبين الأيام ظرفاً زمانياً، وخطَّأهم بعض النحويين، فثعلب يخطئ قائليه في زمنه، وذلك للفصل بأجنبي بين العامل ومعموله، وإليه ذهب الفارسي والعكبري وأبو حيان والسَّمين، غير أَنَّ الظروف – عند السابقين– تعمل فيها المعاني فلا ضير في النصب، وذهب الفارسي إلى نصبه اتساعاً مفعولاً به، وورد أنَّ آخرين يقولون بنصبه على(صيام أياماً) لحكمه بعدم استقامته لشبهه بحذف بعض الاسم[١١٩]، وذهب مكي

وآخرون إلى جعل(كما كُتِبَ) نعتاً لمصدر محذوف تقديره (صوماً)، أو جعل نعتاً للصيام على (مُشتبهاً) ليجيز نصب (أياماً) ظرفاً أو مفعولاً به سعة[١٢٠]، وذلك لعدم وجود الفصل بأجنبي – هنا – كأن تكون الكاف وما في صلتها مفعولاً به للصيام، وذهب الزجاج إلى نصب أيّام بـــ(كتب)، ورَدَّهما أبو حيان؛ لأَنَّ الكتابة ليست واقعة في الأيام بل هي واقعة فيما يقع في الأيام، ومثله بقوله:((سرني ولادتك يوم الجمعة))، فالسرور بالولادة لابالليوم، وهذا ما دعا الزجاج إلى الانحراف بقول الفرّاء إلى جعل (أياماً)، مفعولاً ثانياً[١٢١]،وليس كذلك، فحقيقة الزمن هي:((كُتب الصيامُ في أيام معدودة))، وبهذا يكون قول الفرّاء مصيباً مُفْترى عليه، ويذهب أبو حيان إلى الأخذ برأي الزجاج والأنباري والعكبري بالنصب على ((صوموا أياماً))[١٢٢]، وهو أمر يغنيه التحرير في التعبير عن التقدير.

أمّا الرفع فمختلف على تقديرين عند أَبي البقاء، فأيام خبر لمضمر محذوف تقديره (هي)، والآخر جعلها بدلاً من الصيام مرفوعاً على حذف مضاف قام المضاف اليه مقامه، أي: صَوْمُ أيامٍ[١٢٣]، وهو مستجيد الأخير، وحذف المضاف كثير واسع في العربية[١٢٤]، وهذا سائر في طريقه.

ومن الظروف التي اختلفت فيها قراءة ونحواً(يوم) في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ (غافر:١٥ ، ١٦)، و ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ (الذاريات:١٢، ١٣) و ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾ ﴾ (الانفطار:١٩) ، قرئ (يومٌ) الثاني في الآيات منصوباً ومرفوعاً، وانفراد المطففون بزيادة خفضه[١٢٥]، وفي القراءات أوجه أعرابية مختلفة، ففي مقروء النصب ذهب سيبويه إلى حمل نظائر هذه على معنى (إذ) بناء، وتبعه البصريون في هذا وتبعه أَعلام كبار من الكوفيين فهذا الكسائي لا يجيز النصب مطلقاً في نظائر هذه، فيرى أنَّ ما في سورة الانفطار تذهب فيه العرب مذهباً ايثارياً فالرفع مع الإضافة إلى المضارع والفتح مع الماضي، وهو قول البصريين الذين يمنعون البناء في الظروف معه نصباً، ويرى العرب مؤثرة النصب مع الماضي وهو جواز بصري، ويخالفه الفرّاء في الذاريات مجيزاً النصب مع الإضافة إلى كل ماضٍ ومضارع، ويجعله نصباً مع

الإضافة إلى المضارع في المطففين، لأنّه غير محض، ويسلك مسلك سيبويه في بناء الظرف مضافاً إلى جملة على الفتح بمعنى (إذ) ويحدده بالإضافة إلى شيئين اسم له فعل أو فعل يفعل وخطّأه النحاس؛ لأنَّه يرفع مع المضارع، ومذهب الأَخفش كذلك على مسلك سيبويه في الحمل على (إذ) ومسلك الفرّاء في الحمل على الإضافة إلى مُضي غير متمحض للإضافة، وتخريج القضية فيما بعد قضية خلافية، البصريون يجيزون البناء مع الإضافة إلى ماضٍ، والكوفيون أصحاب إطلاق عام، وقد جرى عند معظم النحاة البناء في الآيات الأربع، وذهب بعضهم كالعكبري وأبي حيان والسمين إلى إعرابها ظرفاً غير مبني وحركته حركة إعراب[١٢٦]، وما دمنا في معرض البناء فسنورد رأيا غريباً للعكبري هو قوله:((يقرأ بضم الميم، يجوز أنْ يكون مبنياً على الضم لإضافته إلى الجملة، ويُشَبَّهُ بعوض وهو الدهر، ويجوز أنْ يكون معرباً))[١٢٧]،وهذا غريب لأنَّه مناقض لنظائرها من الظروف كقبل وبعد مضافين معربين منكرين مبنيين ضماً، كما أنَّ الإعراب أصل في الأَسماء فرع في الأَفعال لقبولها – في حالات البناء [١٢٨]. وحكمه بما لايتفق مع هذا. وذهب الفرّاء وآخرون إلى حكم يوم فيهن عدا الانفطار، بدلاً مِمَّا قبله، مرفوعاً كان أو منصوباً؛ لأنَّه – كما يراه الفرّاء – مبني هنا، ورآه الفارسي في الانفطار مبنياً على أكثر أُصوله[١٢٩]، وهي ليست حجة عند أَبي حيان[١٣٠]، وذهب بعضهم إلى نصبها بمضمر مفسر منتزع من سياق النَّص، على اذكر، أو يجازون، أو يدانون، أو يبعثون[١٣١]، وهي ممكنة غير أَنَّ مافي التحرير يغني عن التقدير.

ولأَبي حيان تابعاً له السَّمين قول يجعلان فيه النصب حكاية واستهواء في حرف الذاريات[١٣٢]، والحكاية اطرادها بعد القول، وتكون مع الاستفهام بمن وأي[١٣٣]، وليس هذا منها، أمَّا الاستهواء فلم يعرف باباً نحوياً ولامسلكاً لهجياً معيناً، وفي رفع حرف الانفطار حكم بالبدل من يوم الدين عند النحاس، وجعله الزمخشري خبراً لمضمر[١٣٤]، والأَول أَولى وليس في خفض حرف المطففين شيء يذكر[١٣٥].

المبحث الخامس
المفعول معه

المفعول معه : هو((الاسم الفضلة التالي واواً أُريد بها التنصيص على المعية، مسبوقة بفعل، أو ما فيه حروفه ومعناهــ))[١٣٦]، وذهب أبو حيان إلى أنَّ الجمهور قد حمله على معنى العطف ومعنى المفعول به[١٣٧]، وهما قياسيان.

وقد وقع الخلاف بين النحويين في العامل في المفعول معه فــ ((ذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم :(استوى الماء والخشبة)، و(جاء البرد والطيالسة)، وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو. وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبة، وما أشبه ذلك؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. وذهب أبو الحسن الأخفش، إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو (جئت معه)))[١٣٨].

وقد حدد ذلك ابن بابشاذ بأنَّ أَصله "مع" حذفت وأُقيم الواو مقامها، ونُقِلَ إعراب الجر إلى النصب[١٣٩]، وشرطه صحة شراكة الثاني مع الأول في الفعل؛ لأنّ الواو عاطفة[١٤٠]،وقد رأى ابن عقيل أنَّ انعكاس معاني الواو تحدده قوة الدلالة، فقوة التشريك عطف، وضعفه مصاحبة[١٤١]،وقد أجاز الفارسي(هذا زيد وعمراً)، كما أجاز الصَّيْمَريُّ؛ كل رجل وضيعته، وهو ممتنع عند الجمهور[١٤٢].

وقد فصلت كتب النحو[١٤٣] قواعد وأحكام أخرى تتعلق بالمفعول معه، تراجع في مظانها.

ومِمّا يُحْمَلُ على المفعول معه وعلى توجيهات أخرى لفظة (الطير) في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ ﴾ (سبأ:١٠)، فالنصب فيه منسوب إلى الجمهور، ورفعه أبو عمرو ويعقوب وآخرون، وتروى عن عاصم[١٤٤]، وفي قراءته خلاف؛ ففي نصبه أربعة وجوه نأخذها موضوعاً لا زمناً، فأعلاها تخريجاً ما ذهب إليه الزجاج في عده نصب (الطير) على المفعول معه، وله اتساع في هذا الباب يحكم فيه على ((قمت وزيداً)) بالمفعول معه نصباً، وهو ممكن في

عطفه رفعاً على القول الكوفي، وقد عرض أبو حيان أقوال الزجاج فَردَّها محتجاً بأمرين، هما:

الأول: الفعل لا يتطلب إلّا مفعولاً معه واحداً.

الثاني: اتصال الفعل بأكثر من مفعول محمله عطف أو بدل.

وقد ردّه السمين مبيناً أنَّ خلافهم في اقتضاء حالين يستوجب مجيئه هنا مفعولاً معه[١٤٥]، وليس هذا كافياً، بل إنَّ تعدد المعمولات في العربية كثير، فالابتداء يتعدد والخبر يتعدد، والنعوت تتعدد.

وهناك من ينصبه على إضمار فعل تقديره: وسخرنا، وذلك ما رواه أبو عبيدة عن أَبي عمرو، آخذاً الدلالة الفعلية من قوله تعالى: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ ﴾ ، (الأنبياء:٨١، وسبأ:١٢)، أي: وسخرنا له الريح[١٤٦]، وهو أمر يوحي به النص في الآية، وهنالك محامل أُخرى غيره أَيسر من التأويل والإضمار.

وأمَّا عيسى بن عمر فكان((يقول:هو على النداء، كما تقول: يا زيدُ والحارثَ، لَمَّا لم يمكنه ويا الحارثُ))[١٤٧]، وهو جارٍ في هذا مجرى البصريين الناصبين ؛لأَنَّ كلّ منادى عندهم في موضع نصب، ويقرن بعيسى في هذه ونظائرها أبو عمرو ويونس والجَرميِّ، غير أَنَّ أبا عمرو –كما مَرّ– يخالفه في الآية فيضمر فعلاً ناصباً، قائلاً: ((لو كان على النداء لكان رفعاً))[١٤٨]،وخالف الاثنين الخليل وسيبويه والمازني في اعتماد الرفع، ونظروا لها بقولهم :يا زيدُ والحارثُ، وحجة الفريقين في الأمر التعريف بأل، مع الاختلاف في التأويل، فعيسى بن عمر وتابعوه حاكمون بالرد إلى الأصل تعريفاً، والخليل وأصحابه على "يا حارثُ" لعدم اجتماع أل مع (ياء) النداء.

ويراه بعضهم على المشيئة نصباً ورفعاً، كقول الشاعر:

ألا يا زيدُ والضَّحَّاكَ سيرا فقد جاوزتما خَمَرَ الطّريق

والواقع اللغوي لهذا عند العرب رفع في كثرته، وقَلّ فيه النصب وإنْ كان عودةً إلى الأصل، وحكم الخليل في مثله الرفع؛ لأنَّه محمول على تكرار العامل فكأنه(يا حارث) بلا (ال) ويرى المبرِّد أَنَّ كلا منهما حسنٌ، غير أنَّه يختار النصب أَخذاً بقراءة

الجمهور، وحكمه في البدل والنسق خيار بين الوجهين[١٤٩] والقراءتان كلتاهما حجة في الوجهين، وفي واقع العربية ما ينصر كُلًّا من الفريقين.

أمَّا القول الأخير فهو للكسائي ويُخَرِّجُ نصبها بالعطف على (فضلاً) في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ ﴾ (سبأ: ١٠)، ولأنّه عطفه على معنى فلا بُدَّ له من المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه، فاجتبى معنى من مضمون الآية هو التسبيح، وجعله مضافاً محذوفاً قام مقامه المضاف إليه، وقد قَدَّره على "وتسبيح الطير"، وقد أجازه الزمخشري[١٥٠]، وفيه تكلف،وفي غيرهما غِنَىً عنهما، هما:

الأول: تكلف الأَخذ بالمعنى لعطف مصدر على مصدر.

الثاني: تكلف حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

هذا.. مع أنَّ هنالك فصلاً بجملتين بين طرفي العطف، وإجازة الزمخشري له لأنَّه مِمَّن يجيزون العطف بأكثر من جملة[١٥١].

أمّا قراءة الرفع ففيها ثلاثة وجوه، وجهان قال بهما الفرّاء، وهما: عَدُّهُ الطير معطوفة على لفظ الجبال، قال: ((وقد يجوز رفعه على أنْ يتبع ما قبلهــ))[١٥٢]،وهو في هذه الحالة معطوف عطف لفظ على الجبال، وقد تبعه الطبري، وأبو القاسم الزجاجي(ت٣٣٧هــ)، والنحاس، وغيرهم[١٥٣]، والحمل على اللفظ وجه من وجوه الإعراب[١٥٤]،وهذا خلاف ما خرَّجَهُ عيسى وآخرون بالنصب على الموقع، وَعدَّها الخليل وجهين، الرفع قياس والنصب رداً إلى الأصل، ولكن لغة الرفع أكثر[١٥٥]،وهي متفقة مع تخريج الفرّاء.

وللفرّاء تخريج آخر مفاده أَنّه:((لا يجوز رفعه على: أُوبِّي أنْتِ والطير))[١٥٦]، والعطف على الضمير المرفوع جائز؛ لأَنّه قد حسنه الفصل بالظرف لذلك صار العطف سائغاً مقبولاً، والبصريون والكوفيون متفقون في أمثال هذا، مختلفون فيما لم يؤكد أو يفصل عن متبوعه، البصريون يمنعون والكوفيون يجيزون مطلقاً[١٥٧]،وقد تبع الفرّاء في هذا الزجاج والنحاس ومكي وابن بَرْهَان وآخرون[١٥٨].

أمّا الزجاج فله تخريج يختلف فيه مع سابقيه، قال: ويجوز أنْ يكون مرفوعاً على البدل، المعنى: يا جبال ويا أيها الطير أُوبِّي معه[١٥٩]، وهو قد تكلف أمرين هما:-

الأول: التقدير عنده تقديران أحدهما بمؤَّول.

الثاني: حكمه بالبدل وصوابه نعت لأيّ [١٦٠].

ورُبَّمَا يكون ذهابه إلى البدل لِمَا في اللفظين من الجمود، فالجوامد أكثر إبدالاً من المشتقات...

وذهب العكبري مذهباً آخر، فقد حمل رفع الطير على الابتداء وقَدَّر له خبراً على (كذلك) ووافقه أبو حيان والسمين مقدرين الخبر على (تؤوب)[١٦١]، ويرده أمران هما:-

الأول: السياق سياق نداء والأسُلوب إنشائيّ.

الثاني: عدم مراعاة التناسب بين المتعاطفين[١٦٢].

ومن الألفاظ التي غلب على تخريجها النصب مفعولا معه لفظة ((شركاؤكم)) في قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ٧١ ﴾ (يونس:٧١)، فقد قرأه عامة القراء بالنصب، وقرأه الحسن ويعقوب وآخرون بالرفع، وقرأه أخرون بالجر[١٦٣]، وقد اختلف النحويون في تخريج القراءات الثلاث، ففي قراءة النصب تخريجات ثلاثة: الأولى: أن تحمل على المفعول معه، وقد حدده سيبويه بظهور الفعل وانتصاب الاسم بعد واو بمعنى((مع)) مفعولاً معه[١٦٤]، وحكمه جمهور النحويين بأمرين هما: عدم صحة العطف على ما قبله، وقبله جملة ذات فعل أو شبهه[١٦٥].

وقد اختلف النحويون في وقوعه في القران الكريم، فأنكر بعضهم أقوال القائلين بوقوعه، وأثبته آخرون مستندين إلى وروده في ما يأتي من الأمثلة:

١. قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُ عَلَيۡهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٞ شِدَادٞ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ٦ ﴾ (التحريم:٦).

٢. قوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ١ ﴾ (البينة:١) [١٦٦].

وفي قياسه خلاف، فقد ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي إلى قياسه، وخالفهم آخرون إذ يرون أنّه لا يتجاوز ما سُمِعَ منه [١٦٧]، والصحيح جواز القياس عليه لصحة وروده في القران الكريم وكلام العرب فلا حاجة إلى التعسف في التأويل، ومِمَّن ذهبوا إلى عدِّ ((شركاؤكم)) مفعولا معه المبرِّد، وتبعه الزجاج، والنحاس، وأبو علي الفارسي، وابن بَرْهان العكبري، والزمخشري، وآخرون غيرهم، وماثلوه بالمنصوبين في المثالين المشهورين:((استوى الماء والخشبة))و((جاء البرد والطيالسة))، وذهب أبو حيان إلى تحديد كونه من الفاعل لا من المفعول به، وذلك على أشهر الاستعمالين لأنّ لفظة((أجمع)) تأتي للمعاني، ولفظة((جمع)) تأتي للأعيان، غير أنّ السمين الحلبي قد أجازه بلا خلاف[١٦٨]، وأجاز المبرِّد أيضاً عطفه على سابقه محمولاً على لفظ مثل محذوفاً على ((وأمرَ شركائكم)) على مثل قوله تعالى:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (يوسف:٨٢)، والمبرِّد هنا مراع لأمر المعنى في استخدام أجمع للمعاني، وذهب آخرون إلى عدم الاعتداد بهذا فعطفوا بلا تقدير مضاف، وذلك على الأمر، لقولهم: أجمعت شركائي، وهو على قول أبي حيان غير مشهورٍ، وحدده الزجاج بوصل الألف في((أجْمَعُوا)) ولذلك نصبه أيضاً على العطف في وجه وفي آخر على معنى ((مع)) في حرف الواو[١٦٩]، وهو لا يخرج في قوليه عن أحكام السابقين أخذاً بما اشتهر في الفعل وغيره، وكلا الأمرين مؤكد لحقيقة النصب مفعولاً معه.

وللكسائي والفراء رأي آخر مفاده أنهما ينصبان الشركاء على أحد تقديرين، هما:(وأجْمَعُوا شركاءَكم)و(ادعُوا شركاءكم)، ويساند حكمهما هذا ما في مصحف أُبَيّ ((وادعُوا))، وقد قرأ به ابن مسعود[١٧٠]، وقد رد الزجاج هذا القول قائلاً: ((وزعم الفراء أنّ معناه: فأجمَعُوا أمركم وادعوا شركاءكم، وهذا غلط لأنّ الكلام لا فائدة فيه، لأنّهم إن كانوا يدعون شركاءهم لِأن يجمعوا أمرهم، فالمعنى: فاجمَعُوا أمركم مع شركائكم))[١٧١]، والزجاج مصيب بما ذكره من وجهين:

الأول: جمع الأمر مستدع للشركاء وغيرهم بلا تقدير.

الثاني: حمله على المفعول معه أولى دلاليا.

وأمّا السّمين الحلبي فقد ذهب إلى أنّ تقدير الكسائي والفراء والقراءة المؤازرة تقدير مقبول ومناسب لما يطلبه الكلام[١٧٢]، إلّا أنّ ما ذكره السمين لا يتفق مع ما قرأ به جمهور القراء، ولا مع أنّ الإضمار خلاف الأصل فالأولى ما ذكره الزجاج[١٧٣].

أمّا قراءة الرفع ففيها أمران، **الأول:** أنّ الشركاء مبتدأ، والخبر قدره المهدوي على((وشركاؤكم ليجمعوا أمرهم))، وقدره أبو حيان على ((وشركاؤكم فليجمعوا أمرهم)) [١٧٤]، **الثاني:** القول بالرفع عطفاً على الضمير المرفوع في ((اجْمَعُوا))، وأول القائلين به الفراء، إذ قال:((كأنّه أراد: اجمَعُوا أمركم أنتم وشركاؤكم ولست اشتهيه لخلافه للكتاب؛ ولأنّ المعنى فيه ضعيف)) [١٧٥].

وفي قراءة الجر قولان، أحدهما أخذ بالحذف، والآخر أخذ بالعطف، فمن أخذ بالحذف قدّر مضافاً وتقديره هو: فأجمَعُوا أمركم وأمر شركائكم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، واحتجوا له بقول الشاعر:

أكلُّ امرئ تحسبين امرأً وكلُّ نارٍ توقد بالليل نارا[١٧٦]

وهو جارٍ على ما ذكره سيبويه من أنّ العرب تعمل المضمرات عملها مظهرات، كقولهم: وبلدٍ، يريدون: ورُبَّ بلدٍ، وزيداً، يريدون: عليك زيداً، والهلالُ، يريدون: هذا الهلالُ[١٧٧].

وأمّا القول الآخر فمحمول على المذهب الكوفي، وهو القول بخفضه عطفاً على الضمير في ((أمركم)) من غير إعادة الجار، وقد احتج الكوفيون ومن سايرهم بالمسموع من كتاب الله في قوله سبحانه وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١ ﴾ (النساء:١)[١٧٨]، وقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُواْ ۚ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢١٧ ﴾ (البقرة:٢١٧)، وقد اعترض عليهم البصريون بكون الحرف والاسم شيء واحد

فكأنّك عطفت على الجار، وعكسوا الأمر لنفي حجة الكوفيين بقولهم في: مررت بك وزيدٍ، على: مررت بزيدٍ وك، وحملوا الآيتين على الجر قسماً في الأولى، وعطف المسجد على((سبيل))لا على((به)) [١٧٩]،و هذه الأقوال كلها ترد قول الكوفيين لحمل ما في الآيات على تخريجات ممكنة بعيدة عن تخريجات الكوفيين مِمّا تتماشى مع الصناعة النحوية.

النتائج

وقد توصل البحث إلى نتائج يمكن أن نذكرها على النحو الآتي:-

١. إنّ القراءات القرآنية قد حظيت باهتمام المسلمين منذ نهضتهم الأولى على عهد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام رضوان الله عليهم، فقد اهتم المسلمون بهذا العلم؛ لأنّه يتصل اتصالاً وثيقاً بالقران الكريم؛ إذ عليه مداره واعتماده، فكان كل مسلم حريصاً على أن يقرأ القران الكريم على ما قرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا أساس علم القراءات.

٢. إنّ قراءة القران الكريم تحتل مكانة مهمة وموقعاً متميزاً في الدعوة إلى الله، فإنّ القران بما فيه من عظمة الإعجاز، وقوة الحجة، وما يتركه من أثر في نفوس سامعيه، فهو كتاب الله الذي أنزل لإنقاذ البشرية من الضياع، فكان من مقتضيات الدعوة لهذا الدين الجديد تلاوة القران على الناس حتى يتبينوا مبادئه وبذلك جاءت رخصة الأحرف السبعة لكي تستطيع كل قبيلة أن تقرأ القران بلهجتها.

٣. إنّ كتابة القران الكريم مهمتها هي الحفاظ على القران الكريم من الضياع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وصدراً من خلافة عثمان رضي الله عنه، لكن بعد توحيد المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه أصبح كل ما خالف خطّ المصحف يُعَدُّ قراءةً شاذةً، فكتابة القران لم تكن سبباً يوماً في إيجاد قراءة جديدة.

٤. إنّ تعدد الأوجه الإعرابية في أوجه القراءات أدّى إلى اتساع المادة النحوية، فقد اشتملت القراءات في أوجهها الإعرابية على خلافات نحوية بين العلماء أفراداً أو مدارس نحوية، وعلى تناقض بعض الأحكام عند العَلَمِ الواحد أو عند المدرسة المعنية.

٥. تبين من خلال البحث أنّ أسباب التعدد في الوجوه الإعرابية تعود إلى أربعة أمور، هي: الخروج عن القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد.

٦. لقد وُجِّهت القراءات توجيهات كثيرة، فأزال العلماء الغموض عنها، ودفعوا اللبس الواقع عليها، وبينوا أحسن وجوهها، وهذا الأمر لا يشكل نقصاً أو ضيراً في

القراءات، فلم ينظر العلماء الذين عملوا بالتوجيه إليها من هذا المنطلق بدافع تغيير الخطأ إلى الصواب، بل كان عملهم قائماً على أساس توضيح المعنى الذي أراده الله تبارك وتعالى، والذي في حقيقته لا خلاف فيه، إلّا أن إدراك العقول هو الذي يختلف، والأَفهام غالباً ما تكون متفاوتة، ولهذا فتوجيه القراءات لا يغير خطأً إلى صواب، وإنّما يجلي الغموض الذي اعترى الصواب .

٧. حين تناولنا آراء النحويين أتضح أنّها تسهم في الأخذ بالوجه أو الرد عليه، وقد تتمثل برأي الجمهور، أو برأي مذهب، أو برأي نحوي ما.

٨. يعد الإعراب من الوسائل المهمة التي يركن إليها العلماء في توجيه القراءات، وإن حركات الإعراب تدل على معانٍ في غيرها، تُدخل الوضوح إلى النص بعد غموضه فتكسبه سلاسة وسهولة في النطق ، وسرعة في الإدراك والفهم، وكلا الأمرين قد تُكلِّم فيه، فالأول ينطبق على قول من قال أن الحركات يُتوصل بها إلى النطق بالكلمات، والثاني ينطبق على قول من قال إن الحركات الإعرابية دلائل على المعاني .

هوامش البحث:

(١) ينظر: نحو التيسير:٨٤، ونحو المعاني:٤٣.
(٢)ينظر: النحو الجديد:٦٤، ونحو التيسير:٨٤.
(٣)ينظر: التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى:١٣٥.
(٤)ينظر : لسان العرب ٣/ ٤٢ ، مادة (قرأ).
(٥)البرهان في علوم القران ١/ ٣١٨.
(٦)القراءات القرآنية / ٥٥ .
(٧) ينظر: منجد المقرئين/ ٣.
(٨) ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٦٧/١.
(٩) ينظر: القراءات القرآنية /٥٦.
(١٠) ينظر: البحث اللغوي عند العرب/ ١٦.
(١١)لطائف الإشارات ١٧١/١.
(١٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ١١/١.
(١٣)البرهان في علوم القران ٣١٨/١.
(١٤) ينظر: لطائف الاشارات ١/ ١٧١.
(١٥) ينظر: اتحاف فضلاء البشر ٦٨/١ــ ٦٩.
(١٦) ينظر: مباحث في علوم القران ١٠٨.
(١٧) ينظر: القراءات القرآنية / ٦١ــ٦٢ .
(١٨) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٤٧/١.
(١٩)النشر في القراءات العشر ١/ ١٥.
(٢٠) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ٤٧٨/١.
(٢١) ينظر: اتحاف فضلاء البشر (هامش رقم ٢) ١/ ٦٩.
(٢٢) ينظر: القراءات القرآنية د. الفضلي / ٥٩ .
(٢٣)ينظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٩ .
(٢٤)ينظر: لطائف الاشارات ١/ ١٧٠ .
(٢٥) القراءات القرآنية د. الفضلي / ٥٩ .
(٢٦) منجد المقرئين / ١٦ .
(٢٧) ينظر: القراءات القرآنية د . الفضلي / ٥٩ .

(٢٨) ينظر: منجد المقرئين / ١٦.

(٢٩) ينظر: البرهان في علوم القران ٣٣١/١، والنشر في القراءات العشر ٩/١.

(٣٠) ينظر: الابانة عن معاني القراءات / ٣٩، وجمال القراء ١/ ٢٤١ ،والبرهان في علوم القران ١/ ٣٣١، والنشر في القراءات العشر ١/ ٩، والاتقان في علوم القران ١/ ٧٥ .

(٣١) ينظر: مباحث في علوم القران / ٢٥٥ – ٢٥٦، والاختلاف بين القراءات / ٧٦ – ٧٧ .

(٣٢) ينظر: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ١/ ٨٦ ــ٩٢ .

(٣٣) ينظر: مدرسة الكوفة / ٣٧٧ .

(٣٤)الأصول د. تمام حسان / ١٠٥ .

(٣٥) ينظر: مدرسة الكوفة /٣٣٧ــ٣٤١.

(٣٦)الاقتراح /٩٦.

(٣٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٠/٢،همع الهوامع٩٤/٣، شرح الحدود النحوية: ١٠٥ – ١٠٨.

(٣٨) ينظر: شرح التصريح: ٣٢٣/١، همع الهوامع: ٨/٣، المشكاة: ٢١٩.

(٣٩) ينظر: المشكاة: ٢١٩.

(٤٠) المفصل في علم العربية ١٠٠/١، وينظر : شرح الحدود النحوية /٩٧.

(٤١)ينظر: الجامع الصغير: ٨٨.

(٤٢)ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٢٦.

(٤٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف م (١١) ٨٢/١، وأسرار العربية /٨٥، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ٣٥/١.

(٤٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف م (١١) ٨٢/١، وأسرار العربية /٨٥، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١.

(٤٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف م (١١) ٨٢/١، وهمع الهوامع ٥/٢.

(٤٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف م (١١) ٨٢/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٣٥/١، وهمع الهوامع ٦/٢.

(٤٧) ينظر: شرح عيون الأعراب: ١٢٧.

(٤٨) ينظر: المفصل: ١/ ٥١، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ٢٣٥/١، وهمع الهوامع : ٩/٣.

(٤٩)ينظر: الكشاف: ٢٧١/٤، والجامع لأحكام القران للقرطبي:١٢٩/١٦، والدر المصون: ٦١٧/٩.

(٥٠) ينظر: الدر المصون: ٩/٦١٧.

(٥١)ينظر: التبيان للعكبري: ١١٤٤/٢، والتفسير الكبير للرازي: ٢٤٠/٢٧، والبحر المحيط: ٣٣/٨.

(٥٢)ينظر:معاني القرانللفراء: ٣٩/٣، ومعاني القران وإعرابهللزجاج: ٣٢٣/٤.

(٥٣)ينظر: معاني القران للأخفش:٢/ ٤٧٥، ومعاني القران وإعرابه الزجاج:٤٢٤/٤، والكشاف: ٢٧١/٤، والدر المصون: ٦١٦/٩.

(٥٤) ينظر: المقتضب: ٢١٦/٣-٢٢١، والبحر المحيط: ٨/ ٣٣، والدر المصون: ٦١٧/٩.

(٥٥) ينظر: التبيان للعكبري : ١١٤٤/٢، والدر المصون: ٦١٦/٩.

(٥٦)ينظر: السبعة:٧٠٠، والعنوان:٤١٤، والكافي:٢٠٧.

(٥٧)ينظر: الكتاب ٧٠/٢، ومعاني القران للفراء٢٩٨/٣، ومعاني القران للأخفش٧٤٥/٢، وإعراب ثلاثين سورة:٢٢٥، والكشف٣٩٠/٢، والتبيان للعكبري٢٩٦/٢.

(٥٨)ينظر: معاني القران للفراء٢٩٨/٣، ومعاني القران للأخفش ٧٤٥/٢، وجامع البيان للطبري٤١٢/٣٠، ومعاني القران وإعرابه للزجاج ٢٨٩/٥.

(٥٩)ينظر: جامع البيان للطبري٤١٣/٣٠.

(٦٠)ينظر: الكشف٣٩٠/٢، والكشاف٢٩٧/٤، والتبيان للعكبري٢٩٦/٢، وتفسير النسفي٧٣٥/٣.

(٦١) شرح الحدود النحوية /١٠٥.

(٦٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٩٤/١، وشرح الأشموني، ١٦٠/٢، وهمع الهوامع ٩٤/٢.

(٦٣) شرح ابن عقيل ١٦٩/٢.

(٦٤) ينظر: أوضح المسالك: ٢٠٨/٢، وشرح ابن عقيل:١٦٩/٢..

(٦٥)ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٧٣، وأوضح المسالك: ٢١٣/٢.

(٦٦)ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٢١١/١، والبحر المحيط : ٥٨٤/١.

(٦٧) ينظر: الكشاف: ١٩٦/١.

(٦٨) ينظر: الكتاب: ١٩١/١، والكشاف: ١٩٦/١، ٣٨٨/٣، والبحر المحيط٥٨٤/١..

(٦٩) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٨٢/١، ومعاني القران للأخفش: ١٥٠/١، ومعاني القران إعرابه الزجاج: ٢١٥/١، وإعراب القران النحاس: ٢١٨/١، والبحر المحيط: ٩٧/٤.

(٧٠) ينظر: الكتاب: ١٩١/١، ومشكل إعراب القران:١١٢/١، والكشاف: ١٩٦/١، ١٢٦، والتبيان للعكبري: ١٢٢/١.

(٧١)ينظر: الكتاب: ١٩١/١، ومعاني القران للفراء: ٨٣/١، ومعاني القران وإعرابه للزجاج: ٢١٥/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٢١١/١، والبحر المحيط: ٥٨٤/١.

(٧٢)السبعة ٣٢٥، وينظر: التيسير: ١٢١، والاتحاف: ٢٤٨.

(٧٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦١/١، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج: ١٤/٣، واعراب القرآن النحاس: ٥٦/٢، مشكل إعراب القران: ٣٤٢/١، والتبيان للعكبري: ٦٧٠/٢.

(٧٤) ينظر: جامع البيان الطبري: ٤٥/١٥، والبحر المحيط: ١٤٣/٥، وروح المعاني: ٨٨/٩.

(٧٥) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن للأنباري: ٤٠٩/١، والتبيان للعكبري : ٦٧٠/٢.

(٧٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٩٤.

(٧٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القران للأنباري: ٤٠٩/١، والدر المصون: ٦/١٧٤.

(٧٨) ينظر: البحر المحيط: ١٤٣/٥.

(٧٩) ينظر: الدر المصون ١٧٤/٦، الغيث: ٧٧، الاتحاف: ٢٤٨.

(٨٠) ينظر: الدر المصون: ١٧٤/٦.

(٨١)ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٦١/١، ومعاني القران للأخفش: ٣٤٣/٢، ومعاني القران واعرابه للزجاج: ١٤/٣، واعراب القرآن للنحاس:٥٥/٢، والكشاف: ٣٣٩/٢، والتبيان للعكبري: ٦٧٠/٢ ٦٧٠/٢، والبحر المحيط: ١٤٣/٥.

(٨٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري: ٤١٠/١، التبيان للعكبري: ٦٧٠/٢.

(٨٣) شرح الحدود النحوية /١٠٦، وينظر: شرح قطر الندى /٢٤٦-٢٤٧.

(٨٤) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٥/١، وشرح ابن عقيل ١٨٦/٢.

(٨٥) جامع الدروس العربية ٤٦١/٣-٤٦٢.

(٨٦) الكتاب ٣٦٧/١-٣٧٢.

(٨٧) ينظر : شرح اللمحة البدرية ٥٩/٢، وحاشية الخضري ١٩٤/١.

(٨٨) الكتاب ٣٦٩/١.

(٨٩) ينظر : معاني القرآن ١٧/١، ٧٣، ونحو القراء الكوفيين /٣٤٣.

(٩٠) ينظر : كشف المشكل في النحو ٤٤١/١، وشرح اللمحة البدرية ١٥٩/٢، وشرح الأشموني ١٧٩/٢، وهمع الهوامع ١٣٠/٢.

(٩١) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٥٤٤/١، التبيان للعكبري: ٥٧٣/١، والدر المصون: ٣٣٦/٥-٣٣٧.

(٩٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٥٤٤/١، والدر المصون: ٣٣٦/٥.

(٩٣) ينظر: معاني القران للفراء: ٣٨٠/١، إعراب القران للنحاس: ٦٥١/١.

(٩٤) ينظر: معاني القران للفراء: ٣٨٠/١، ومعاني القران وإعرابه للزجاج: ٣٤١/٢، وإعراب القران للنحاس: ٦١٥/١، ومشكل إعراب القران: ٢٩٣/١، والبيان في غريب إعراب القران للأنباري: ٣٦٤/١، والتبيان للعكبري: ٥٧٣/١، والدر المصون: ٣٣٦/٥.

(٩٥) ينظر: الدر المصون : ٣٣٦/٥.

(٩٦) ينظر: معاني القران للفرّاء: ٢٨٠/١، وإعراب القران للنحاس: ٦١٥/١، وإعراب القراءات الشواذ: ٥٤٤/١.

(٩٧)معاني القرانللفرّاء: ٣٨٠/١.

(٩٨) ينظر: معاني القران الفرّاء: ٣٨٠/١، ٢٠٦/٢.

(٩٩) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٠٠) ينظر: معاني القران للفراء: ٣٨٠/١.

(١٠١) ينظر: الدر المصون: ٣٣٧/٥.

(١٠٢)ينظر: السبعة:٢٦٩، والتذكرة ٤٢٧/٢، والتيسير: ١١٤، والاتحاف: ٢٣٢.

(١٠٣)ينظر: الكتاب ١٦١/١، ومعاني القران للفراء٣٩٨/١، والكشاف ١٧١/٢، والتبيان للعكبري٦٠٠/١.

(١٠٤)ينظر: معاني القران للأخفش٩٧/١، ومعاني القران وإعرابه للزجاج ٣٨٦/٢، ومشكل إعراب القران٣٠٤/١، والكشاف ١٧١/٢.

(١٠٥)ينظر: الدر المصون ٤٩٥/٥.

(١٠٦)ينظر: الكتاب ١٦١/١، ومعاني القران للأخفش٩٧/١، ومعاني القران وإعرابه للزجاج ٣٨٥/٢، والتفسير الكبيرللرازي٣٨/١٥، والبحر المحيط٤٠٩/٤، والدر المصون ٤٩٥/٥.

(١٠٧)ينظر: الكتاب ١٦١/١، وإعراب القران للنحاس ٦٤٦/١.

(١٠٨)إعراب القران ٦٤٦/١.

(١٠٩) ينظر : لسان العرب ١٣/٦، مادة(ظرف).

(١١٠) تسهيل الفوائد /٩١، وينظر : شرح ابن عقيل ١٩١/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وشرح الأشموني ١٨٤/٢.

(١١١) ينظر: اللمع: ١١١،١١٢، والمفصل: ١٥٧/١، وأوضح المسالك: ٢٣٧/٢-٢٣٨.

(١١٢) ينظر : شرح ابن عقيل ١٩٢/٢، وشرح الأشموني ١٨٧/٢.

(١١٣)ينظر : نحو القراء الكوفيين /٣٤٧.

(١١٤) ينظر: المختصر: ١٢، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٣٠.

(١١٥) معاني القرانللفراء: ١١٢/١.

(١١٦) ينظر: معاني القران وإعرابهللزجاج: ٢٥٢/١، والبحر المحيط: ٣٧/٢-٣٨، والدر المصون: ٢٦٩/٢.

(١١٧) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال: ٣٥٢.

(١١٨) معاني القران للأخفش: ١٥٨/١، وينظر: اعراب القران للنحاس: ٢٣٥/١، وجعله ناصبا ايامه بالصيام، والنصب المثبت ينفي قوله.

(١١٩)ينظر: حجة الفارسي: ١/٢٢.

(١٢٠) ينظر: مشكل إعراب القران: ١٢٠/١-١٢١، والتبيان للعكبري: ١٤٩/١، والبيان في غريب إعراب القران للأنباري: ١٤٢/١، البحر المحيط: ٣٧/٢.

(١٢١) ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج: ٢٥٢/١، والتبيان للعكبري: ١٤٩/١، والجامع لأحكام القران للقرطبي: ٢٧٦/٢، والبحر المحيط: ٣٧/٢-٣٨، والدر المصون: ٢٦٩/٢.

(١٢٢) ينظر: معاني القران وإعرابه الزجاج: ٢٥٢/١، والبيان في غريب إعراب القران للأنباري: ١٤٢/١، والتبيان للعكبري: ١٤٩/١.

(١٢٣) ينظر: اعراب القراءات الشواذ: ٢٣٠/١.

(١٢٤) ينظر: الخصائص: ٣٦٢/٢.

(١٢٥) ينظر: السبعة: ٦٧٤، والمختصر: ١٣٣، ١٧٠، وحجة الفارسي: ٣٦٣/٦، واعراب القراءات الشواذ: ٥١٣/٢، ٦٨٨، ٦٨٩-٦٩٠.

(١٢٦) ينظر: الكتاب:٣٦٩،٤٦١/١، ومعاني القران للفراء: ٨٣/٣، ٢٤٥،٢٤٦، ومعاني القران للأخفش: ٤٦٠/٢-٤٦١،٥٣١،٥٣٢، ومعاني القران وإعرابه للزجاج: ٥٢/٥-٥٣،٢٩٦، واعراب القران النحاس: ٦/٣، ٢٣١-٢٣٢، ٦٤٦-٦٤٧،٦٥١، وحجة الفارسي: ٣٨٣/٦، والكشاف: ٣٩٧/٤، وإعراب القراءات الشواذ: ٦٩٤/٢، والبحر المحيط: ١٣٤/٨، ٤٢٩، والدر المصون: ٤٦٤/٩، ٤٣/١٠-٤٤.

(١٢٧)إعراب القراءات الشواذ: ٥١٣/٢.

(١٢٨) ينظر: المقتضب: ٢٠٥/٤، وأوضح المسالك: ٣٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٧/١.

(١٢٩) ينظر: معاني القران للفرّاء: ٢٤٦/٣، والبحر المحيط: ١٣٤/٨، ٤٣٢، والدر المصون: ٤٦٤/٩، ٤٣/١٠.

(١٣٠) ينظر: البحر المحيط: ١٣٤/٨، ٤٣٢.

(١٣١)ينظر: الجامع لأحكام القران للقرطبي: ٢٥٤/١٩، والبحر المحيط: ٤٢٩/٨، ٤٣٢، والدر المصون : ٤٦٤/٩.

(١٣٢) ينظر: البحر المحيط: ١٣٤/٨، والدر المصون:١٠/٤٣.

(١٣٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٠/٤-٢٨٥.

(١٣٤) ينظر: أعراب القران النحاس:٣٤٦/٣-٣٤٧، والكشاف: ٧١٧/٤، والبحر المحيط: ٤٢٨/٨.

(١٣٥) ينظر: المختصر: ١٧٠، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٩٠/٢، والبحر المحيط: ٤٣٢/٨.

(١٣٦) شرح الحدود النحوية /١٠٨، وينظر : شرح شذور الذهب /٢٦٢.

(١٣٧) ينظر: همع الهوامع: ٢٣٦/٣.

(١٣٨) الإنصاف في مسائل الخلاف م(٣٠) ٢١٥/١، وينظر : أسرار العربية /١٨٢، وشرح اللمحة البدرية ١٥٧/٢-١٥٨.

(١٣٩)ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٩/٢.

(١٤٠) ينظر: الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: ٢٨٤/١.

(١٤١) ينظر: أوضح المسالك: ٢٤٣/٢-٢٤٥، شرح ابن عقيل: ٥٩٤/١-٥٩٥.

(١٤٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢٤٩/٢، والجامع الصغير : ١١٥.

(١٤٣) ينظر : كشف المشكل في النحو ٤٤٧/١، وشرح المفصل –لابن يعيش ٣٥٦/٢، وشرح اللمحة البدرية ١٥٤/٢.

(١٤٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/١، الكشاف: ٥٧١/٣، البحر المحيط: ٢٥٣/٧، النشر: ٣٤٩/٢.

(١٤٥) ينظر: جامع البيان: ٦٦/٢٢، معاني القران وإعرابه للزجاج: ٢٤٣/٤، وإعراب القران النحاس: ٦٥٨/٢، ومشكل إعراب القران: ٢٥٣/٢، ٢٧٨، والتبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، والبحر المحيط: ٢٥٣/٧، والدر المصون: ١٥٩/٩، قال الطبري:((وفي نصب الطير... ما قاله ابن زيد من ان الطير نوديت كما نوديت الجبال، فتكون منصوبة من اجل انها معطوفة على مرفوع بما لا يحسن اعادة رافعة عليه، فيكون كالمصدر عن جهته))، جامع البيان: ٦٦/٢٢.

(١٤٦) ينظر: معاني القران للفراء: ٣٥٥/٢، والكشاف: ٥٧١/٣.

(١٤٧) طبقات النحويين واللغويين الزبيدي: ٣٦.

(١٤٨)المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(١٤٩) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/١، ومعاني القران للفراء: ٣٥٥/٢، والمقتضب: ٢١٢/٤-٢١٣، وإعراب القران النحاس: ٦٥٨/٢، البيان في غريب إعراب القران للأنباري: ٢٧٥/٢، والدر المصون: ١٥٩/٩.

(١٥٠) ينظر: إعراب القران النحاس: ٦٥٨/٢، ومشكل إعراب القران: ٥٨٣/٢، والكشاف: ٥٧١/٣، والبحر المحيط: ٢٥٣/٧.

(١٥١) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٤/٢.

(١٥٢) معاني القران للفراء: ٣٥٥/٢.

(١٥٣) ينظر: جامع البيان: ٦٦/٢٢، والجمل في النحو للزجاجي:١٥٢ البحر المحيط: ٢٥٣/٧، الدر المصون: ١٥٩/٩.

(١٥٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٤/١، ٣٠٥، والمقتضب: ١٢١/٤-١٢٣، ومعاني القران للفراء: ٣٥٥/٢، والانصاف: م(٢٣)١٨٥/١.

(١٥٥) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/١.

(١٥٦) معاني القران للفراء: ٣٥٥/٢.

(١٥٧) ينظر: الانصاف: م(٦٦)٤٧٤/٢.

(١٥٨)ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج: ٢٤٣/٤، وإعراب القران النحاس: ٦٥٨/٢، ومشكل إعراب القران: ٥٨٣/٢، والتبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، البحر المحيط: ٢٥٣/٧.

(١٥٩) معاني القران وإعرابه للزجاج: ٢٤٣/٤.

(١٦٠) ينظر: الكتاب: ٣٠٦/١، وشرح ابن عقيل: ٢٦٨/٢-٢٦٩.

(١٦١) ينظر: التبيان للعكبري: ٩٢٣/٢، والبحر المحيط : ٢٥٣/٧، والدر المصون: ١٦٠/٩.

(١٦٢)ينظر: مغني اللبيب: ٤١٦/٢، وإعراب الجمل: ٢٨١،.

(١٦٣)ينظر: المختصر:٥٧، والمحتسب١/٤٣٤، والنشر٢/٢٨٦، والاتحاف:٢٥٣.

(١٦٤)ينظر: الكتاب ١٥٠/١.

(١٦٥)ينظر: الكتاب١/١٥٠، والبحر المحيط٥/١٧٨.

(١٦٦)ينظر: المشكاة الفتحية: ٢٢٩ــ٢٣٠.

(١٦٧)ينظر: شرح الرضي على الكافية١/١٩٨.

(١٦٨)ينظر: الكامل ٣٣٤/١، ومعاني القران وإعرابه للزجاج٣/٢٨، وإعراب القران للنحاس٢/٦٨، والتعليقة٤/٢٤٢،وشرح اللمع١/١٣١، والكشاف٢/٣٥٩، والتبيان للعكبري٢/٦٨١، والبحر المحيط٥/١٧٨، والدر المصون٦/٢٤١.

(١٦٩)ينظر: الكامل ٣٣٤/١، ومعاني القران للفراء١/٤٧٣، ومعاني القران وإعرابه للزجاج٣/٢٨، وإعراب القران للنحاس٢/٦٨، والكشاف٢/٣٥٩، والتبيان للعكبري٢/٦٨١، والبحر المحيط٥/١٧٨، والدر المصون٦/٢٤١.

(١٧٠)ينظر: معاني القران للفراء ٤٧٣/١، والمختصر:٥٩، والمحتسب١/٤٣٤، والبحر المحيط٥/١٧٧.

(١٧١)معاني القران وإعرابه٣/٢٧.

(١٧٢)ينظر: الدر المصون٦/٢٤١.

(١٧٣)ينظر: التفسير الكبير للرازي٢٦/٢٧٣ــ ٢٣٨، والدر المصون٦/٢٤٠ــ ٢٤١.

(١٧٤)ينظر: الجامع لأحكام القران للقرطبي٨/٣٦٣، والبحر المحيط٥/١٧٨.

(١٧٥)معاني القران١/٤٧٣.

(١٧٦)ينظر: المقتضب٢/٥١، والخصائص٢/٣٤١، والبحر المحيط٥/١٧٨، والدر المصون٦/٢٣٤.
(١٧٧)ينظر: الكتاب١/٥٤.
(١٧٨)قراءة الخفض في ((الأرحام)) لابن مسعود وآخرين، ينظر: السبعة:٢٢٦، والنشر٢/٢٤٧.
(١٧٩)ينظر: الانصاف م(٦٥)٢/٤٦٣ ـــ ٤٧١، والبحر المحيط٥/١٧٨، والدر المصون٦/٢٤٣.

المصادر والمراجع

١- الإبانة عن معاني القراءات :لأبي بكر محمد بن أبي طالب القيسي ت(٤٣٧ هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط ١،دار المأمون للتراث، دمشق – سوريا ،١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م .
٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات القرّاء الأربعة عشر المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات": للشيخ أحمد بن محمد البنا(ت ١١١٧هـ)،تح: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
٣- الاتقان في علوم القران: لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت(٩١١هـ) ،دار ومكتبة الهلال، بيروت – لبنان.
٤- الاختلاف بين القراءات :أحمد البيلي، ط ١، دار الجيل، بيروت – لبنان، ١٤٠٨ ه – ١٩٨٨م .
٥- أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبعة المجمع العلمي العربي، دمشق – سوريا، (د.ت).
٦- الأصول (دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي): د . تمام حسان، دار الثقافة، المغرب ،١٤١٤ ه – ١٩٩١م .
٧- إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم: لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ت(٣٧٠هـ)،مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠هـ- ١٩٤١م.
٨- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن اسماعيل النحاس(ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط/٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
١٠- الاقتراح في علم أصول النحو :لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ) تحقيق وتعليق: أ . د حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، ط ٣،مكتبة الآداب ،القاهرة – مصر، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر، ط٤، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

١٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: عبد المتعال الصعيدي، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، مصر ، ط٣، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
١٣- الإيضاح في شرح المفصل : لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق : د.موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد –العراق، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
١٤- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر: د. أحمد مختار عمر، ط ٢، عالم الكتب، القاهرة ـــ مصر،١٣٩٦ه – ١٩٧٩ م .
١٥- البحر المحيط: لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، داراحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
١٦- البرهان في علوم القران: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط ٢، دار المعرفة، بيروت – لبنان،١٣٩١ ه – ١٩٧٢م .
١٧- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الانباري(ت٥٧٧هـ): تح: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٨٩هـ- ١٣٩٠هـ/ ١٩٦٩م- ١٩٧٠م.
١٨- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: الأستاذ إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
١٩- التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، د.آمنة صالح الزعبي، مجلة جامعة دمشق–المجلد٢٨ – العدد الأول، ٢٠١٢م.
٢٠- التذكرة في القراءات الثمان: للشيخ أبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ت(٣٩٩هـ)، تحقيق: أيمن رشدي سويد، نشر الجمعية الخيرية لتحفيظ القران الكريم بجدة،ط١، ١٩٩١م.
٢١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق : محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة –مصر، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
٢٢- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)،تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطابع الحسني، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.
٢٣- التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، نشر مكتب الإعلام الإسلامي، ط٣، ١٤١١هـ.
٢٤- تفسير النسفي المسمى((مدارك التنزيل وحقائق التأويل)): للإمام أبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي ت(٧٠١هـ)، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان.

٢٥- تفسير النهر الماد من البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي(ت ٧٤٥هـ)، مطبوع على هامش التفسير الكبير المسمى "البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان،ط٢، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
٢٦- التيسير في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت ٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه: اوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م.
٢٧- جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف "تفسير الطبري": لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح، محمود شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
٢٨- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ط٣، عن طبعة دار الكتب المصرية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٢٩- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
٣٠- الجامع الصغير في النحو : لأبي محمد جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق : د. احمد محمد الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
٣١- جمال القراء وكمال الاقراء: لعلم الدين السخاوي علي بن محمد ت(٦٤٣هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، مكتبة التراث، مكة المكرمة ،ط ١، ١٤٠٨ه – ١٩٨٧م .
٣٢- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج (ت ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، دار الأمل، إربد- الأردن، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٣٣- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : للشيخ محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة –مصر، (د.ت).
٣٤- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)،تح: علي الجندي، عبد الفتاح شلبي، ١٩٨٣، مطابع الهيئة المصرية العامّة للكتاب.
٣٥- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
٣٦- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- قائمة، لبنان، ط٢.

٣٧- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ود. جاد مخلوف جاد، ود. زكريا عبد المجيد النوتي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣٨- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠م)،تحقيق : محمد حسين العرب، دار الفكر،بيروت – لبنان، ١٤١٤هـ –١٩٩٤م.

٣٩- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٨٨م.

٤٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بـ (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): لنور الدين أبي علي بن محمد الشافعي الأشموني (ت٩٢٦هـ)، مطبوع ضمن حاشية الصبان،ت حقق: محمود بن الجمل، ط١، مكتبة الصفا، القاهرة – مصر، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٤١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبدالله بن عقيل(ت ٧٦٩هـ)،تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر،ط/١٤، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٤٢- شرح الحدود النحوية، لعبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)،تح: د. زكي فهمي الالوسي ، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل- العراق،د.ت.

٤٣- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة،ط١، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

٤٤- شرح الرَّضي على كافية ابن الحاجب: للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ)،شرح وتحقيق: أ.د. عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب،ا لقاهرة- مصر، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، نشر دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

٤٦- شرح عيون الإعراب: لأبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقق: د. عبد الفتاح سليم، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٧- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)،تحقيق : عبد السلام محمد هارون، دار المعارف،القاهرة – مصر، ١٩٦٩م.

٤٨- شرح قطر الندى وبل الصدى : لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣م.

٤٩- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : لابن هشام الأنصاري المصري (ت٦٧هـ)، تحقيق د. هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على نشره، بغداد –العراق، ١٣٩٧هـ –١٩٧٧م.

٥٠- شرح اللمع، صنفه ابن برهان العكبري، الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٥٤٦هـ)،تح: فائز فارس، مطابع الكويت تايمز التجارية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٥١- شرح المفصل : لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق : احمد السيد سيد احمد، راجعه ووضع فهارسه : إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، (د.ت).

٥٢- شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)،تح: د. خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية،الكويت، ط١، ١٩٧٦م- ١٩٧٧م.

٥٣- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر محمد بن الحسن الزُبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة –مصر، ١٩٧٣م.

٥٤- العنوان في القراءات السبع: لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي ت(٤٥٥هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ود.خليل العطية، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان،ط١، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م.

٥٥- الغرّة المخفية، شرح الدرّة الالفية لابن معطٍ: لأبي عبد الله شمس الدين ابن الخبَّاز (ت ٦٣٩هـ)، تح: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

٥٦- غيث النفع في القراءات السبع: لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي ت(١١١٨هـ)، مطبوع على هامش سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي لابن القاصح، المكتبة الثقافية، لبنان.

٥٧- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: د. عبدالهادي الفضلي، ط ٣، دار القلم، بيروت،لبنان، ١٤٠٥هـ١٩٨٥م.

٥٨- الكافي في القراءات السبع: لأبي عبدالله محمد بن شريح الرعيني الأندلسي ت(٤٧٦هـ)،مطبوع على هامش المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر لعمر بن قاسم النشار، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٩ه ـــــــــ ١٩٥٩.

٥٩- الكامل : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، (د. ت).

٦٠- الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٥هـ- ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٦م- ١٩٦٨م.
٦١- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.
٦٢- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٦٣- كشف المشكل في النحو : لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)،تحقيق : د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد – العراق، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
٦٤- لسان العرب : لابن منظور الإفريقي (ت٧١١هـ) ،تقديم الشيخ :عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب ، بيروت – لبنان .
٦٥- لطائف الإشارات لفنون القراءات: لشهاب الدين القسطلاني ت (٩٢٣هـ)، تحقيق: الشيخ عامر سيد عثمان، ود. عبد الصبور شاهين، القاهرة – مصر،١٣٩٢ ه – ١٩٧٢م .
٦٦- اللمع في العربية : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق : حامد المؤمن، ط١، مطبعة العاني، بغداد – العراق، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٦٧- مباحث في علوم القران: د. صبحي الصالح، ط ٨، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ١٩٧٤م.
٦٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق : ج١، علي النجدي ناصف – د. عبد الحليم النجار – د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ج٢، علي النجدي ناصف، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة – مصر، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
٦٩- مختصر في شواذ قراءات القرآن من كتاب البديع: الحسين بن خالد ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، عني بنشره برجشتراسر، دار الهجرة، مصر، ١٩٣٤م.
٧٠- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، ط ٢ ،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بمصر، ١٣٧٧ه – ١٩٥٨م .
٧١- المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد أبي حامد البديري الدمياطي (ت١١٤٠هـ)، تح: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٧٢- مشكل إعراب القرآن، لابي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام في الجمهورية العراقية، دار الحرية للطباعة، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
٧٣- المفصّل في علم العربية، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الجيل، بيروت- لبنان،ط٢.
٧٤- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان.
٧٥- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٦- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
٧٧- معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (ت ٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
٧٨- المغني في توجيه القراءات العشرة المتواترة: د . محمد سالم محيسن، ط ٢ ،دار الجيل، بيرت – لبنان، ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م .
٧٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
٨٠- منجد المقرئين ومرشد الطالبين: لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري ت (٨٣٣ هـ)، مراجعة الشيخ محمد حبيب الشنقيطي، وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٨٠م
٨١- نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد،١٩٨٤ م.
٨٢- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، دار الفكر العربي ، بيروت، د.ت.
٨٣- نحو القراء الكوفيين : خديجة احمد مفتي، ط١، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.
٨٤- نحو المعاني، أحمد عبدالستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد،١٩٨٧م.
٨٥- النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخبر محمد بن محمد بن الجزري ت (٨٣٣ هـ)، مراجعة علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

٨٦- همع الهوامع في شرح الجوامع جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ج/١، تح: عبد السلام محمد هارون، ود. عبد العال سالم مكرم، ج/٢- ٧، تح: د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م- ١٩٨٠م.